

التوظيف السياسي للهجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية التركية دراسة في الجغرافية السياسية

م.م. سهاد حسن شلالش / الجامعة المستنصرية / كلية التربية / قسم الجغرافية

م.م. مرسل مسلم رزاق / جامعة الكوفة ديوان الجامعة

The political employment of illegal immigration in Turkish foreign policy: A study in political geography

*Assistant lecturer. Suhad Hassan Shalash/

Al-Mustansiriya University/College of Education/Department of

*Assistant lecturer. Russell Muslim Razzaq/

University of Kufa _ University Officeemadseray@yahoo.com

Geography/suhad_hasan@uomustansiriyah.edu.iq

emadseray@yahoo.com

مقدمة

شكلت قضية الهجرة موضوع النقاش الرئيس الذي هيمن على جدول الأعمال السياسي في تركيا في السنوات الأخيرة فقد كانت هناك موجات متزايدة من الهجرة في جميع أنحاء العالم في السنوات العشرين الماضية فبعد ان عززت العديد من الدول عن مواجهة الاضطرابات في أراضيها، والإرهاب، والحرب الأهلية، والقتل الجماعي، لم يعد امام مواطني هذه الدول من خيار سوى التدفق إلى دول ذات ظروف معيشية أفضل نسبياً، وفي هذا السياق يمكن القول إن التوقع المتفائل بعد الحرب الباردة بأن العالم سيكون مكاناً أكثر أماناً كان بلا جدوى فقد تم إضافة العديد من العوامل الجديدة إلى عمليات الصراع التقليدية الناشئة عن الاختلافات الأيديولوجية ومشاكل الهوية، بالإضافة إلى ذلك، في نهاية الحرب الباردة، تسببت المشاريع الطموحة للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة، لإنهاء الديكتاتوريات في مناطق جغرافية مختلفة وخاصة الشرق الأوسط، وخلق عالم أكثر ديمقراطية، في حدوث فراغ في السلطة بعد انهيار تلك الأنظمة السياسية. وللأسف فإن المساحة التي خلفتها الأنظمة الاستبدادية والشمولية لم تستطع الدول الهشة والفاشلة ان تملأها (Betts,2013) ، ومع اعتبار عوامل مثل الجوع والفقر والحروب الأهلية والإرهاب وأزمة المناخ عوامل دفع تدفع الناس لمغادرة مكان إقامتهم مع وجود اعتقاد لديهم بان هناك بدائل أفضل للعيش في أجزاء أخرى من العالم شكلت عوامل جذب للهجرة، الامر الذي دفع الديمغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي" الى القول ان العالم الان امام خيارين ((إما أن ترحل الثروات حيث توجد البشر او أن يرحل البشر حيث توجد الثروات)) وهو يتحقق بالهجرة غير الشرعية وفي هذا الصدد، أصبحت الهجرة غير الشرعية حقيقة لا مفر منها على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم وكان لموجات الهجرة العالمية تأثير مختلف على تركيا فقد لجأ العديد من المواطنين الفارين من بلدانهم وبالأخص السوريين إلى تركيا (Bello,2017) الامر الذي ادى الى تحويل تركيا الى الدولة الاكبر في العالم من حيث عدد من النازحين الخاضعين للحماية المؤقتة وفضلا عن القادمين من سوريا، استقبلت تركيا اعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين من أفغانستان والعراق وبعض الدول الأفريقية وقد أدى هذا الوضع إلى نشوء مشاكل في إدارة الهجرة شكلت ضغطا على السياسة الداخلية والخارجية لتركيا ووفقاً للتقرير السنوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٢١، تستضيف تركيا أكبر عدد من اللاجئين في العالم حيث يبلغ عددهم (٣.٨٠ مليون شخص وهذا الرقم هو ضعف نظيره في كولومبيا، التي تحتل المرتبة الثانية وتستضيف (١.٨٠) مليون لاجئ (Erdoğan,2019) لذلك فإن ظاهرة الهجرة اثرت على المجتمع والسياسة في تركيا بشكل واضح لا بل واصبحت سلاح دبلوماسي فاعل في السياسة الخارجية التركية سواء تجاه

الاتحاد الأوروبي او في علاقاتها مع دول جوارها الاقليمي او في النقاشات السياسية التي تعقد في المحافل العالمية (İçduygu,2015) على هذا الاساس تتركز مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :-

١. ما هو دور تركيا في الهجرة غير الشرعية نحو المناطق إلى الاتحاد الأوروبي . وهي اسباب فشل التوصل إلى اتفاق لتنظيم الهجرة عبر تركيا . عام ٢٠١٦ .

٢. ما هو مقدار الاستخدام التركي للهجرة غير الشرعية كسلاح للتأثير على الجهات الفاعلة الأخرى أو إكراهها، وخاصة الاتحاد الأوروبي .

٣. هل هناك ارتباط ما بين التدخل التركي في الملفات السورية والليبية والعراقية والافغانية وما بين استخدام تركيا ملف الهجرة غير الشرعية كورقة ضغط دبلوماسي في سياستها الخارجية .

٤. هل ان سياسات الهجرة التي تتبعها تركيا على حدودها الشرقية والغربية تختلف ام انها تستخدم معايير مزدوجة فيما يتعلق بملف الهجرة، غير الشرعية .

٥. ما هي المكتسبات التي حققتها تركيا من جراء استخدامها ملف الهجرة غير الشرعية كسلاح دبلوماسي في سياستها الخارجية .

الكلمات المفتاحية: - التوظيف السياسي - الهجرة غير الشرعية - السياسة الخارجية - الجغرافية السياسية .

Abstract

The issue of migration has been the main topic of discussion that has dominated the political agenda in Turkey in recent years. There have been increasing waves of migration around the world in the past twenty years. After many countries were unable to confront unrest in their lands, terrorism, civil war, and mass killings, The citizens of these countries no longer have any choice but to flock to countries with relatively better living conditions. In this context, it can be said that the optimistic expectation after the Cold War that the world would be a safer place was in vain, as many new factors were added to the traditional conflict processes arising from ideological differences and identity problems.

Keywords: - political recruitment - illegal immigration - foreign policy - geopolitics.

أولاً: اسباب اختيار الموضوع

١. عوامل ذاتية تتمثل في :-

١. الاهتمام الشخصي بموضوع التوظيف السياسي للمهاجرين غير الشرعيين على مستوى العالم لما له من دور في احداث تغير جوهري في الجغرافية السياسية للعلاقات بين الدول

٢. حداثة موضوع التوظيف السياسي للهجرة غير الشرعية واهمية هذا الموضوع بالنسبة للعراق سواء من حيث امكانية الاستفادة من التجربة التركية وتطبيقها للحصول على مكتسبات اقتصادية وسياسية في تعاملات العراق مع تركيا ودول الاتحاد الاوربي والمنظمات الدولية او من خلال وضع الاليات الكفيلة بالسيطرة على نزيف الكفاءات المتدفق من العراق نحو الدول الاوربية عبر البوابة التركية

٢. عوامل موضوعية

١. اهمية تركيا الجيوبولتيكية في الاقليم والعالم واهميتها بالنسبة للعراق الامر الذي يحتم على المختصين في كل المجالات ايلاء الشأن التركي اهمية اضافية، نظرا للمكانة الدولية والموقع الجيوستراتيحي التي تميزت به نسبة للجغرافية السياسية للعراق .

٢. اهمية موضوع الهجرة غير الشرعية كموضوع حاكم للكثير من العلاقات الاقتصادية والسياسية والامنية والعسكرية واهمية معرفة تأثير الهجرة غير الشرعية على السياسة الخارجية التركية خاصة ذلك الجانب المتعلق بالعراق .

ثانياً: أهمية الدراسة:

١. الاهمية العلمية:

١. تكمل الاهمية العلمية في الاهمية المتصاعدة لموضوع الهجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية لكثير من الدول والاهتمام الكبير الذي يتلقاه ملف الهجرة غير الشرعية من قبل الاكاديميين ورجال الاعلام والسياسة وخبراء الامن وعلماء الاجتماع وعلم النفس في مختلف دول العالم .

٢. يشكل تعداد اللاجئين والمهاجرين عبر الشرعيين فيها شهادة جزئية على الموقع الجغرافي الفريد الذي تتمتع به تركيا بين آسيا وأوروبا، والتي تقع بين القارتين عند مفترق طرق محوري. على هذا النحو، كانت البلاد دولة عبور مهمة للمهاجرين من آسيا (بما في ذلك أفغانستان وبنغلاديش وباكستان) الذين يأملون في التوجه غرباً. مما يسمح بالوقوف على حجم الاستخدام التركي لملف المهاجرين غير الشرعيين، في السياسة الخارجية.

٢. الأهمية العملية: محاولة معرفة وتحليل كيفية توظيف تركيا ملف الهجرة غير الشرعية في سياستها الخارجية وكيف أثرت الهجرة غير الشرعية في علاقات تركيا مع دول الجوار ومع الاتحاد الأوروبي، ودراسة الأبعاد المستقبلية لاستخدام ملف الهجرة في دعم الدور التركي في المنطقة والعالم

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث بالآتي:-

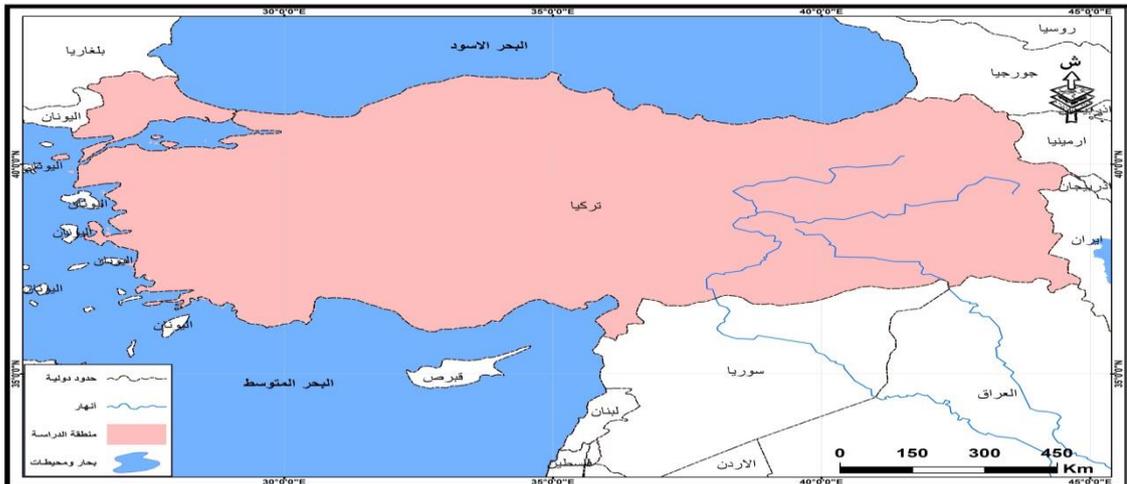
١. دراسة تطور التعامل التركي مع ملف الهجرة غير الشرعية منذ تشكيل الدولة التركية الحديثة وحتى الآن.
٢. الوقوف على طبيعة استخدام تركيا لملف الهجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية وكيف ساهم هذا الاستخدام في تعزيز الدور الإقليمي والدولي لتركيا خلال العقد الماضيين .
٣. الوقوف على أهم المكتسبات السياسية والاقتصادية والأمنية التي حصلت عليها تركيا من خلال استخدام ملف الهجرة الغير الشرعية في سياستها الخارجية سواء مع الاتحاد الأوروبي او مع دول الجوار الجغرافي.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

١. ان تعامل السلطات التركية مع ملف الهجرة غير الشرعية تبين زمانياً ومكانياً وفقاً للمصالح التركية فتارة اتسم بالتشدد والحزم وتارة اتسم التراخي وعض الطرف لا وبالتشجيع أحياناً على توجه المهاجرين غير الشرعيين نحو الغرب.
٢. برزت مشكلة اللاجئين غير الشرعيين بين تركيا والاتحاد الأوروبي في أعقاب اشتداد الأزمة السورية عام ٢٠١١، وما كان يتم من هجرة غير شرعية قبل هذا التاريخ كان مسيطراً عليه تقريباً.
٣. استخدمت تركيا ملف الهجرة غير الشرعية بشكل مخطط له في سياستها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الأمر الذي أكسبها مكاسب سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة.
٤. حصلت تركيا على مكاسب سياسية واقتصادية و أمنية كبيرة من جراء استخدام ملف الهجرة غير الشرعية في سياستها الخارجية.
٥. أتاح التلويح بورقة المهاجرين غير الشرعيين لتركيا التدخل سياسياً وعسكرياً في رسم الواقع السياسي والأمني لأكثر من دولة في المنطقة كسوريا وليبيا والعراق.
٦. انخفض عدد المهاجرين العابرين من تركيا الى دول الاتحاد الأوروبي بعد الاتفاق الذي تم مع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦.

خامساً: حدود البحث

١. الحدود المكانية تمتد الحدود المكانية للبحث لتشمل حدود الجمهورية التركية الممتدة بين خطي طول ٢٦° - ٤٥° شرقاً، و دائرتي عرض ٣٦° - ٤٢° شمالاً التي تطل على ثلاثة مسطحات مائية، البحر الأسود من الشمال والبحر الأبيض المتوسط من الجنوب وبجر ايجة وتحدها من الجنوب كل من سوريا (٨٧٧ كم) والعراق (٣٣١ كم) ومن الشرق والشمال الشرقي كل من، إيران (٤٥٤) كم وأرمينيا (٣١٦ كم) وجورجيا (٢٧٦ كم)، ومن الشمال الغربي بلغاريا (٢٦٩ كم) واليونان (٢١٢ كم) كما ان . لتركيا حوالي ٥٠٠٠ كم من الحدود البحرية مع رومانيا وروسيا وأوكرانيا وقبرص (أوغلو، ٢٠١١). (خريطة ١) كما تمتد حدود الدراسة لتشمل الدول المنضوية تحت مظلة الاتحاد الأوروبي ودول الجوار التركي .
- شكل (١) خريطة الموقع الفلكي و الجغرافي لتركيا



٢. الحدود الزمنية : يمتد الامد الزمني للبحث الفترة المحصورة بين عامي وهو تاريخ بداية الازمة السورية ٢٠١١ ولحد الان كما ويمتد ايضا ليعطي الجذور التاريخية لمشكلة المهاجرين غير الشرعيين في تركيا منذ تشكيل الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣.

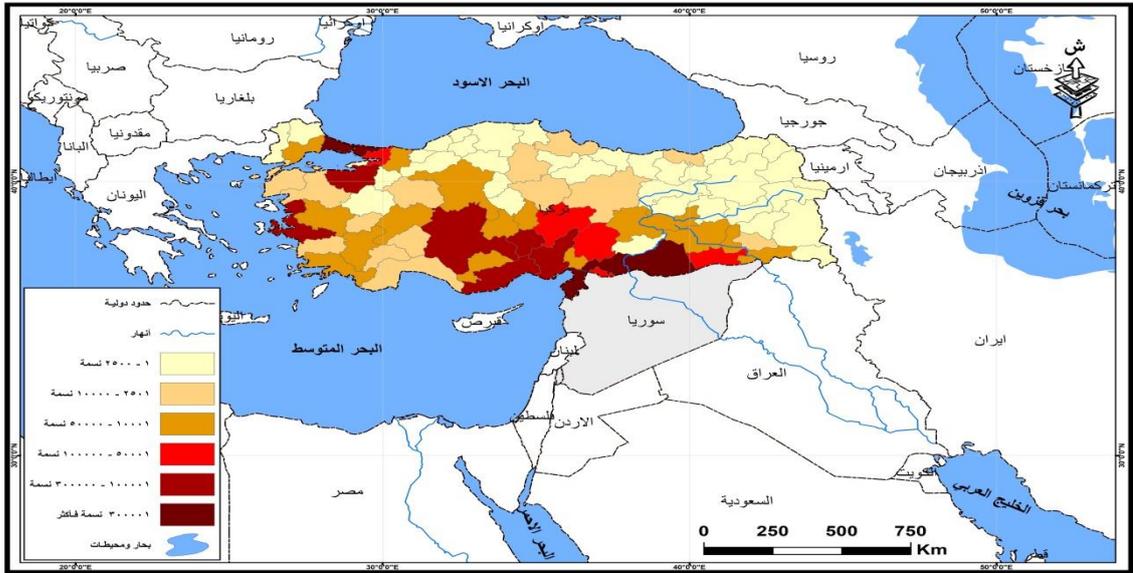
سادساً: منهجية البحث

غالبا ما يجد الباحث نفسه مضطرا للاستعانة بالمناهج العلمية لأثبات فرضيات بحثه والوصول الى نتائج منطقية تملي عليه وضع ما يراه من اقتراحات قد تسهم ايجاد حلول علمية لمشكلة البحث، ويعتبر المنهج الوصفي، من ابرز المناهج العلمية المستخدمة في الدراسات الجغرافية في دراسة الظواهر في اطارها الزماني والتطورات التي لحقت بها، وقد استعان بحثنا بالإضافة الى هذا المنهج بالمنهج التاريخي وذلك لتتبع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتطورها ومن خلال هذا المنهج حاول البحث رصد أهم الظروف والاسباب التي رافقت استخدام تركيا لملف الهجرة غير الشرعية في سياستها الخارجية. كما استعان البحث بمنهج دراسة الحالة لتعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة.

المبحث الأول تطور الهجرة غير شرعية في تركيا

يعد موقع تركيا الجغرافي الذي جعل منها محطة مهمة على طرق الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، وخاصة للمهاجرين من أفغانستان وبنغلاديش وإيران والعراق وباكستان منذ التسعينيات. وفي الوقت نفسه، كانت تركيا بلد مقصد للمهاجرين بشكل رئيسي من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، الذين ينظرون إلى البلاد باعتبارها بوابة إلى حياة جديدة ونقطة انطلاق للتوظيف في الغرب. في السنوات الأخيرة، أصبحت تركيا واحدة من أبرز دول الوجهة للنظامية في العالم، ولكن الأهم من ذلك أنها دولة عبور ومقصد بارزة للمهاجرين غير الشرعيين الفارين من الأزمات إلى أوروبا وليست دولة استقرار وخلال تاريخ تركيا الحديثة التي تشكلت بعد انهيار الدولة العثمانية في اعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الاولى شهد المجتمع التركي هجرات داخلية وخارجية كبيرة غير انها كانت في الغالب مقتصرة على استقبال وتوطين اللاجئين من أصل تركي(روبنس،١٩٩٣). ففي عشرينيات القرن الماضي، استقبلت تركيا نحو (٣٥٠.٠٠٠) مسلم يوناني في أعقاب اتفاقية تبادل السكان لعام ١٩٢٣ مع اليونان وشهدت "عملية النهضة" في بلغاريا - وهي حملة استيعاب ضد الأقليات - والتي بدأت في عام ١٩٨٤، سفر ما يقرب من (٣١٠.٠٠٠) من الأتراك العرقيين إلى موطن أجدادهم، وخاصة في عام ١٩٨٩، وبشكل عام وصل الى تركيا بين عامي ١٩٢٣، عام تأسيس تركيا، وعام ١٩٩٠، ما لا يقل عن (١٠٤) مليون شخص، معظمهم من البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى(روبنس،١٩٩٣). اما فيما يخص المهاجرين غير الشرعيين فان التجربة التركية في التعامل معهم هي تجربة حديثة فاول موجة استقبلتها تركيا من المهاجرين غير الشرعيين او المهاجرين رسميا والراغبين الهروب الى اوربا، كانت من إيران، بعد ثورة ١٩٧٩. حيث دخل ما يصل إلى ١.٥ مليون إيراني إلى تركيا في السنوات التي تلت الثورة، متجهين عادةً إلى أجزاء أخرى من العالم، لكن بعضهم بقي خلال الثمانينيات، وأصبحت أقلية في نهاية المطاف مواطنين أترك (محمد، ٢٠١٢). في عام ١٩٨٨ فر ما يقرب من (٦٠٠.٠٠٠) كردي إلى تركيا من العراق، وفعل حوالي ٥٠٠.٠٠٠ نفس الشيء في عام ١٩٩١. وخلال حروب البلقان، منحت تركيا حق اللجوء لنحو ٢٥ ألف بوسني و١٨ ألف كوسوفي(أكجون وآخرون، ٢٠١١). وطيلة تلك الفترة كانت عمليات التعامل مع هؤلاء المهاجرين تتم بالتعاون بين السلطات التركية والمنظمات الدولية فيتم استيعاب تلك الاعداد من خلال نظام اللجوء في الدول الغربية وفقا لمعايير خاصة ولعل التحول الابرز الذي برز بملف الهجرة غير الشرعية المتجهة الى اوربا نشا في اعقاب الثورة السورية عام ٢٠١١ وما رافقها من عمليات فرار كبيرة للسكان باتجاه الاراضي التركية حيث كانت تركيا الخيار الأول لطالبي اللجوء السوريين بسبب قربها الجغرافي (Kirişçi & Karaca, 2015) ففي عام ٢٠١٣، منحت تركيا نحو(٣٥٢,٦٤٣) لاجئا سوريا تصاريح إقامة مؤقتة، وذلك أساسا للإقامات القصيرة ولم شمل الأسرة ولأغراض العمل والتعليم (LFIP.2015)، وبلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين رسمياً في تركيا في نفس العام نحو(٢٢٤,٦٥٥)، لكن التقدير غير الرسمي لإجمالي عدد اللاجئين السوريين في تركيا آنذاك كان أكثر من (٥٥٠,٠٠٠). وفي عام ٢٠١٤ بلغ عدد اللاجئين السوريين المقيمين في المخيمات(٢٢٠.٠٠٠) توزعوا على نحو ٢١ مخيماً في ١٠ مدن تركية، Macreath, (Sagıncı, 2017) وبحلول عام ٢٠١٥، وصل عدد اللاجئين السوريين في تركيا إلى ٢ مليون دفعت المحاولة اليائسة للهروب من البطالة وانعدام الحقوق الاجتماعية والقانونية في تركيا، اللاجئين السوريين إلى البحث عن طرق للهروب من تركيا إلى دول أوروبية أخرى(Lavenex, 2020) وشهد عام ٢٠١٥ حالات متكررة من اللاجئين، بما في ذلك عشرات الأطفال الذين غرقوا أو ماتوا أثناء محاولتهم عبور بحر إيجه إلى اليونان كبوابة لدول أوروبا الشرقية وفي بحر إيجه توفي ٥٩٠ لاجئاً، حوالي ٣٠٪ من هذه الوفيات كانوا من الأطفال. ذكرت منظمة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ الدولية للأطفال (اليونيسيف) أن واحداً من كل خمسة من الضحايا كان عمره عامين أو أقل. وبلغ العدد الإجمالي الرسمي للمهاجرين غير الشرعيين الذين مروا عبر تركيا إلى أوروبا بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣ (٢٢٥,٥٩٠) وكان اغلب اللاجئين من سوريا إلى تركيا يدخلون تركيا

مع طموحهم بدخول الاتحاد الأوروبي لاحقاً بحثاً عن حياة أفضل (Şahin,2019) وحسب البيانات الصادرة من الرئاسة التركية لإدارة الهجرة (PMM)، في عام ٢٠٢٢ فان هناك نحو ٥.٢ مليون مواطن أجنبي موجودين في الأراضي التركية، منهم نحو (٣.٩) مليون يبحثون عن الحماية الدولية. او الهجرة نحو اوربا منهم نحو (٣,٥٣٥,٨٩٨) مواطن سوري ، (٣,٤٨٨,٣٧٣) منهم استوطنوا في المناطق الحضرية و نحو ٤٧,٥٢٥ يقيمون في المخيمات والذين تم منحهم وضع الحماية المؤقتة في تركيا (William & Fisher,2023) خريطة (٢) وهذا الرقم للمهاجرين السوريين رغم ضخامته سجل انخفاضاً قدره (٢٠١.٤٧١) فرداً عن اعدادهم عام ٢٠٢١، ووفقاً لـ PMM، اعتباراً من نهاية عام ٢٠٢٢، كان هناك ٣٣,٢٤٦ من المتقدمين للحماية الدولية، في أغلب الأحيان من مواطني أفغانستان والعراق وأوكرانيا، ويشكلون مجموعة أخرى من الرعايا الأجانب الذين يسعون إلى الحماية الإنسانية والقانونية (سلمي، ٢٠١٣) خريطة (٢) خريطة توزيع اللاجئين السوريين حسب المحافظات التركية



علاوة على ذلك، وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين*، كان هناك ٣١٨,٩٠٣ لاجئاً وطالب لجوء في تركيا حتى منتصف عام ٢٠٢٢. بالإضافة إلى ذلك، هناك ١٨٢٤٠٠٠ مواطناً أجنبياً موجوداً في تركيا ويحمل تصاريح إقامة بما في ذلك حاملي الإقامة الإنسانية. ووفقاً لـ PMM، تم القبض على ٢٨٥,٠٢٧ مهاجرًا في وضع غير نظامي من جنسيات مختلفة في تركيا في عام ٢٠٢٢ (United Nations,2023)، جدول (١) جدول (١) الأجانب المقيمون في تركيا، حسب بلد المواطنة والجنس عام ٢٠٢٢

بلد المواطنة	عدد الرعايا الاجانب	يشارك %	ذكور	اناث
العراق	275.000	15	141.000	134.000
افغانستان	186000	10	109000	77000
الاتحاد الروسي	151000	8	75000	76000
ايران	117000	6	57000	60000
تركمانيستان	116000	6	59000	57000
المانيا	110000	6	55000	56000
سوريا	99000	5	51000	48000
اذربيجان	69000	4	32000	37000
اوزبكستان	62000	3	19000	43000
اوكرانيا	50000	3	14000	36000
اخرى	587000	32	291000	296000
المجموع	1824000	100	902000	922000

ملحوظة : البيانات لا تشمل السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة أو الأفراد الذين يحملون تأشيرات أو تصاريح إقامة صالحة لمدة تقل عن ثلاثة

أشهر المصدر : الجمعية الإحصائية التركية (TÜİK، cinsiyete ve Türkiye'de ikamet etmeye başladığı yıla، المصدر

vatandaşlık ülkesine göre yabancı uyruklu nüfus، ٢٠٢٢ تم التحديث في ٢٤ يوليو ٢٠٢٣،

أولاً: الهجرة غير الشرعية في التشريع التركي

لم يكن لدى تركيا سياسة محددة للاجئين حتى الخمسينيات من القرن الماضي، ولم يكن لديها استراتيجية للإدماج الاجتماعي للمهاجرين، وبالتالي لم تكن مستعدة لاستقبال التدفق الكبير للهجرة الذي حصل في أعقاب اندلاع الازمة السورية عام ٢٠١١. وجاءت السياسات الأولى التي تم تنفيذها فيما يتعلق بالهجرة واللاجئين مع إنشاء الأمم المتحدة. حيث وقعت تركيا على اتفاقية جنيف في عام ١٩٥١، (Refugee Plan, ٢٠١٩). لكن سياسات تركيا فيما يتعلق بالهجرة واللاجئين وطالبي اللجوء لم تتطور بشكل صحيح حتى العقدين الماضيين (Middle East Eye, ٢٠١٧). وقد حفزت الزيادة الكبيرة في الهجرة التي يقودها اللاجئون السوريون، إلى جانب ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، تركيا على تطوير سياسات جديدة تتوافق مع تشريعات الاتحاد الأوروبي (تاريخياً، كانت أول وثيقة تنظيمية في تركيا بشأن المهاجرين هي قانون التوطين) إسكان كانوا (القانون رقم ٢٥١٠، الذي تم تقديمه في ١٤ يونيو ١٩٣٤ للاستجابة لوصول الأتراك العرقيين في السنوات الأولى للجمهورية. (Ahmadoun, S. ٢٠١٤). حتى التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم تكن هناك تغييرات جوهرية في سياسات تشريعات ومؤسسات الهجرة. تم استبدال قانون التوطين في عام ٢٠٠٦ بالقانون رقم ٥٥٤٣. بين عامي ١٩٣٤ و٢٠٠٦، نظم قانون التوطين التركي التوطين الرسمي للأجانب في تركيا، وحصر حق اللجوء والهجرة فقط على الأشخاص من "الأصل والثقافة التركية"، يشمل بشكل رئيسي السكان المسلمين الذين يعيشون تحت الحكم العثماني في مناطق جغرافية مختلفة مثل الفوقاز والبلقان وشبه جزيرة القرم وغيرها وينص القانون على أن فقط المهاجرين من العرق والثقافة التركية، الذين يهدفون إلى الاستقرار في تركيا، هم من يمكنهم الحصول على وضع المهاجر " (المادة ٣)، وأن أولئك من أصل غير تركي لن يتم قبولهم كمهاجرين في تركيا، كما وكذلك "الفوضويين والجواسيس والغجر الرحل (göçebe çingeneler) وأولئك الذين تم نفيهم سابقاً".

تحدد المادة ٣ (د) من قانون التوطين كلاً من اللاجئ والمهاجر ولكنها لا تنظم بشكل صريح حق اللجوء وعندما تم اعتماد قانون جديد للاستيطان في عام ٢٠٠٦، تم الإبقاء على التركيز على "الأصل والثقافة التركية"، ولا تزال قناة التوطين الرسمية الميسرة، والتي تؤدي أيضاً إلى الحصول على الجنسية في فترة قصيرة من الزمن، محفوظة للأفراد من هذا النوع مجموعات (Carley, 1995)

مصدر للقانون الأساسي، صدقت تركيا على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين في ٣٠ مارس/ اذار ١٩٦٢ وانضمت إلى بروتوكولها الإضافي (١٩٦٧) (المشار إليها فيما يلي باتفاقية اللاجئين) في ٣١ يوليو ١٩٦٨ (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٥). ومع ذلك، حافظت تركيا صراحة على إعلانها بشأن الحدود الجغرافية عند انضمامها إلى بروتوكول عام ١٩٦٧ (Kirişci, Tocci, & Walker, 2010)، ويعني هذا القيد أن تركيا تعترف بوضع اللاجئ المنصوص عليه في الاتفاقية فقط لطالبي اللجوء الذين يستوفون معايير الاتفاقية بسبب الأحداث التي تحدث في أوروبا وبالتالي فهي تلتزم فقط بالاعتراف بطالبي اللجوء من الدول الأوروبية كلاجئين الأفراد الذين لا يقعون ضمن نطاق الاتفاقية وخاصة أولئك الذين يأتون من بلدان غير أوروبية، يستلزمون إدخال قوانين تكميلية مما يعقد التشريع من خلال فئات متعددة وأجزاء من القانون الثانوي الذي ينظم وضعهم وتم تقديم أول قانون وطني شامل للجوء في تركيا، وهو قانون الأجانب والحماية الدولية رقم ٦٤٥٨ (LFIP, 2013) في عام ٢٠١٣، ويتناول قضايا الحماية الدولية وأوضاع الأجانب وحقوقهم في البلاد عندما ظهرت حركات الهجرة الجماعية القادمة من سوريا نحو تركيا في عام ٢٠١١، كانت تركيا بصدد صياغة برنامج LFIP، والذي وعد بأن يكون إصلاحاً مهماً فيما يتعلق بالحماية الدولية ونظام اللجوء تم سن قانون LFIP في عام ٢٠١٣ ودخل حيز التنفيذ جزئياً كإطار قانوني ومؤسسي جديد وفي عام ٢٠١٤، دخلت جميع الأحكام ذات الصلة حيز التنفيذ، بما في ذلك التعيين التشريعي الأول بشأن الحماية المؤقتة يعد قانون LFIP أهم تطور تشريعي لأنه يمثل نهاية فترة تم فيها تنظيم قانون اللجوء من خلال تشريعات ثانوية مثل لائحة مجلس الوزراء لعام ١٩٩٤، لائحة اللجوء 1994) على الرغم من ظهوره كأداة قانونية أساسية، إلا أن LFIP يحافظ أيضاً على التعقيد والهيكل المزدوج من خلال الحفاظ على التحفظ الجغرافي على الاتفاقية وهذا يعيد بناء الاختلافات بين طالبي اللجوء الأوروبيين وغير الأوروبيين باعتبارها السمة الرئيسية لنظام الحماية. علاوة على ذلك، يشير قانون LFIP إلى تدوين الطبقة الثانية من الازدواجية من خلال تقديم الحماية المؤقتة، والتي ستهيمن على المشهد القانوني، كما سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل في الفصل ٤ بشأن الحماية (ناصر، ٢٠١٣) يقدم قانون LFIP ثلاث حالات فيما يتعلق بالحماية الدولية:-

● اللاجئ LFIP، المادة ٦١ (١)،

● لاجئ مشروط LFI، المادة ٦٢ (١).

● وحماية التبعية (LFIP)، المادة ٦٣ (١)

يتم منح هذه الحالات بعد عملية تحديد وضع اللاجئ (RSD) الفردية تحت سلطة وكالة الهجرة التركية المنشأة مع LFIP، والتي تسمى المديرية العامة لإدارة الهجرة (DGMM) أطلق قانون LFIP الحماية المؤقتة وشرحها بتشريع ثانوي، لائحة الحماية المؤقتة (TPR)، في عام ٢٠١٤

(TPR, 2014). وتتص المادة على أنه "يجوز توفير الحماية المؤقتة للأجانب الذين أُجبروا على مغادرة بلادهم، ولا يمكنهم العودة إلى البلد الذي غادروه، والذين وصلوا إلى حدود تركيا أو عبروها في حالة تدفق جماعي باحثين عن فرصة فورية ومؤقتة". الحماية" (LFIP, 2013), ٩١(٢-١)). ويتم توفيرها على أساس جماعي في حالات الهجرة القسرية الجماعية حيث تجعل الأعداد الكبيرة من الوافدين التقييمات الفردية غير ممكنة بالنسبة لسلطات الهجرة (كرامر، ٢٠٢٠)، ويصور الجدول التالي مدى تعقيد الفئات وطبقات الازدواجية في النظام: الازدواجية الأولى هي بين طالبي اللجوء الأوروبيين وغير الأوروبيين، في حين أن الازدواجية الثانية هي بين الأشخاص الخاضعين للحماية الدولية والمؤقتة. ويوضح الجدول أيضًا عدد النازحين الذين حصلوا على هذه الأوضاع في سبتمبر ٢٠٢١ (نور الدين، ٢٠٢٢) الجدول (٢) هيكل الحماية المعقد في تركيا من: السياق التشريعي والمؤسسي والسياسي جدول (٢) هيكل الحماية المعقد في تركيا

الحماية المؤقتة		الحماية الدولية	
تحديد الحالة على أساس المجموعة		تحديد الحالة على أساس فردي	
اعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢١، للسوريين فقط		غير أوروبية	
المستفيد من الحماية المؤقتة		المستفيد من الحماية الفرعية	
LFIP، المادة ٩١(٢-١) ولائحة الحماية المؤقتة		LFIP، المادة ٦٣ (١)	
٣,710,497 ^٥		لا توجد بيانات متاحة ^٥	
سوريون فقط		الجنسيات الثلاث الأولى هي الأفغان والعراقيون والإيرانيون ^٥	

١. (11 : 2018) TBMM

٢. المفوضية (2021)

٣. يقدر بحوالي ١٠٠ شخص (NOAS (2018)

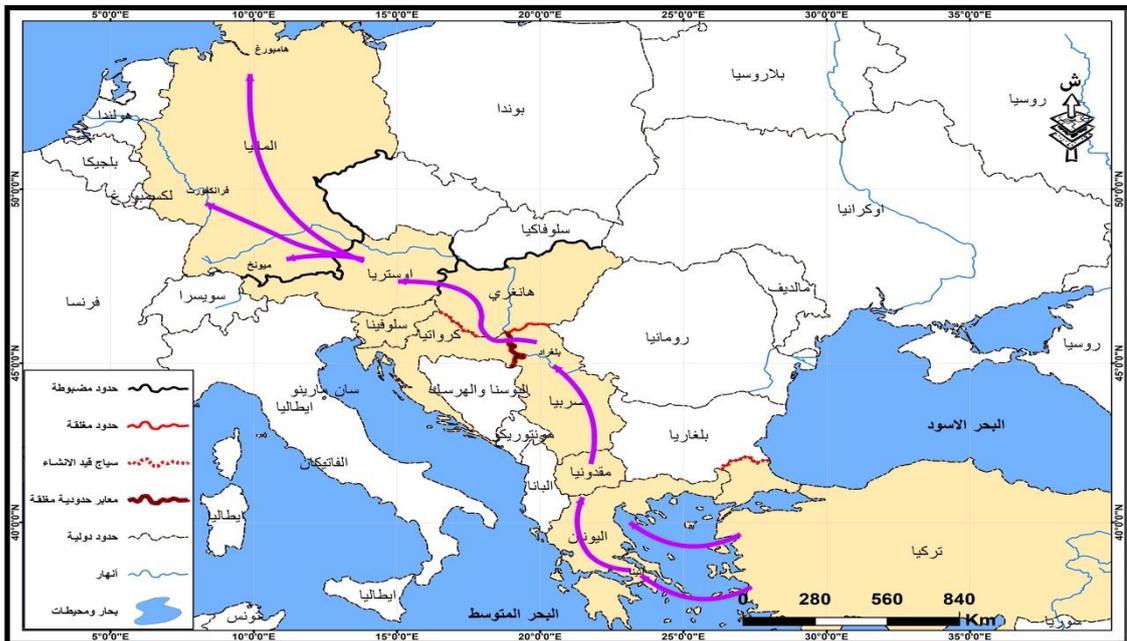
٤. المديرية العامة لإدارة الهجرة (٢٠٢١) ب

٥. (DGMM ٢٠٢١ أ) ويستند وضع اللاجئين إلى التزامات تركيا بموجب اتفاقية عام ١٩٥١؛ ومع ذلك، يتم منح هذا الوضع فقط للأشخاص من الدول الأوروبية بسبب القيود الجغرافية لتركيا المذكورة أعلاه. وفقًا لتقرير الجمعية الوطنية التركية، تشير التقديرات إلى أن ٧٠ شخصًا فقط حصلوا على وضع اللاجئين في تاريخ تركيا، (Ó Tuathail, Dalby, & Routledge, 2023) ومن ناحية أخرى، فإن الأشخاص الذين يقعون ضمن تعريف اللاجئين المحدد في المادة ١١ (٢) من اتفاقية عام ١٩٥١ ولكنهم يأتون من بلد منشأ غير أوروبي يحصلون بدلاً من ذلك على وضع اللاجئين المشروط. هذه هي الحالة التي تم إنشاؤها "من قبل LFIP للتمييز في المعاملة بين اللاجئين من نوع اتفاقية عام ١٩٥١ القادمين من دول "غير أوروبية" وأولئك القادمين من دول "أوروبية" (The World Bank & World Food Programme, 2019) والفرق الأكثر أهمية بين وضع اللاجئين ووضع اللاجئين المشروط هو أن الأخير لا يوفر إمكانية الاندماج القانوني على المدى الطويل، ويتم استبعاد المستفيدين من هذا الوضع من حقوق لم تشمل الأسرة. يُمنح اللاجئين المشروطون الحق في البقاء في تركيا حتى يتم إعادة توطينهم في بلدان ثالثة آمنة تشمل إعادة التوطين نقل اللاجئين المشروطين، الذين قد لا يكونون معرضين للخطر بشكل خاص في بلد ثالث ولا يُسمح لهم بحقوق الإقامة طويلة الأجل في تركيا) ينشئ LFIP أيضًا حالة أخرى، وهي حالة الحماية الفرعية، التي توفر مزيدًا من التمايز والتقسيم الطبقي عبر التشريعات. تُمنح هذه الحالة للأشخاص الذين لا يستوفون معايير الأهلية للحصول على وضع اللاجئين أو وضع اللاجئين المشروط ولكنهم قد يتعرضون لعقوبة الإعدام أو التعذيب في بلادهم الأصلي إذا عادوا أو الذين سيكونون في خطر فردي العنف العشوائي الناجم عن حالات الحرب أو النزاعات المسلحة الداخلية. على عكس اللاجئين المشروطين، يتم منح المستفيدين من الحماية الفرعية حقوق لم تشمل الأسرة. (النايف، ٢٠١٣) إن آليات الحماية المشروطة والفرعية تقع خارج اتفاقية عام ١٩٥١، وبالتالي لا توفر سوى حماية تكميلية. على الرغم من أن وضع اللاجئين المشروط هو تصنيف تركيا نفسها، إلا أن الحماية الثانوية موجودة أيضًا في تشريعات الاتحاد الأوروبي. عندما تم تقديم الحماية الثانوية في دول الاتحاد الأوروبي بموجب توجيه التأهيل، كان من المفترض أن هذا الوضع كان ذا طبيعة مؤقتة (بشاره، ٢٠١٣) وكما أشار تعليق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالحماية الثانوية لتوجيهات التأهيل، ينبغي منح الأفراد الذين يستوفون معايير اتفاقية جنيف وضع اللاجئين بدلاً من منحهم

الحماية الثانوية. ومع ذلك، فإن عدد أشكال الحماية الثانوية الممنوحة فيما يتعلق بوضع اللاجئين، وخاصة لجنسيات معينة مثل الأفغان، أصبح أعلى بين العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. (أبو طالب، ٢٠١٦) إلى جانب هذه الحالات الثلاثة - اللاجئ، واللاجئ الفرعي، واللاجئ المشروط - التي تخضع جميعها للحماية الدولية، فإن الطبقة الثانية من الازدواجية في نظام اللجوء التركي تحدث مع وجود الحماية المؤقتة، التي هيمنت على نظام اللجوء منذ عام ٢٠١٤، وضع الحماية المؤقتة هو تُمنح للوهلة الأولى، على أساس جماعي للمواطنين السوريين والفلسطينيين عديمي الجنسية القادمين من سوريا على الرغم من أن الحماية المؤقتة تتم لأول مرة ضمن قانون LFIP (المادة ٩١)، إلا أن قانون LFIP لا يوضح الإجراءات التي يجب اتخاذها أثناء تنفيذ الحماية المؤقتة. ولتوضيح الإجراءات، أصدر مجلس الوزراء لائحة الحماية المؤقتة (TPR) في أكتوبر ٢٠١٤، وقد تم تصميمها لتكون استجابة طارئة لحالات التدفق الجماعي وفقاً للمادة ٣ (١) من قانون الأجانب والمادة ٧ (١) من نظام الحماية المؤقتة، فإن الحماية المؤقتة هي وضع قانوني للأجانب الذين أُجبروا على مغادرة بلدانهم ولا يمكنهم العودة: "وصلوا إلى حدودنا أو عبروها بأعداد كبيرة إلى يطلبون الحماية العاجلة والمؤقتة ولا يمكن أخذ طلبات الحماية الدولية الخاصة بهم ضمن التقييم الفردي. وبموجب نظام الحماية المؤقتة، يتم ضمان الوصول إلى خدمات معينة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والوصول إلى سوق العمل والمساعدة الاجتماعية وخدمات الترجمة الشفوية (نظام الحماية المؤقتة، المواد ٢٦-٣١ على التوالي) يمنح وضع الحماية المؤقتة المستفيدين الحق في الإقامة القانونية ومستوى معين من الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية. (Gökalp Aras & Şahin-Mencütek, 2015)

ثانياً: ملف الهجرة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا شهدت العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي مناقشات دبلوماسية متعددة استخدم فيها الطرفان ورقة المهاجرين غير الشرعيين كورقة ضغط خاصة من قبل تركيا إذ تتمتع تركيا بعلاقة طويلة ومعقدة مع الاتحاد الأوروبي. اتسمت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بنمط متميز من الاستمرارية والتغيير في الهجرة واللجوء، يبدو أن الهجرة الجماعية السورية كانت بمثابة منعطف حرج و"تغيير قواعد اللعبة" مهم في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لأن أنقرة كانت قادرة على "قلب الطاولة"، بعد أن اكتسبت نفوذاً تفاوضياً لا يقدر بثمن تجاه الاتحاد الأوروبي، وبدأت في استخدام الهجرة كوسيلة أجنبية أداة سياسية ضد بروكسل، لا سيما بعد أزمة اللاجئين الأوروبية في عام ٢٠١٥، بلغ إجمالي عدد الوافدين من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٩ (٨٣٣٣٣) شخصاً، مقارنة بـ (٥٦٥٦٠) وافداً مسجلاً في عام ٢٠١٨ (زيادة بنسبة ٤٧٪). تم تسجيل الغالبية العظمى من الوافدين في اليونان وصل إجمالي عددهم إلى (٧٣٦٢٦) شخصاً عن طريق البحر والبر عام ٢٠١٩، أي بزيادة ٥٤٪ عن عام ٢٠١٨ (٤٧٩١٥)، وانخفض عدد الوافدين عن طريق البر في عام ٢٠١٩ (١٣٤٥٦) مقارنة بعام ٢٠١٨ بنسبة ١٥٪ لكن الوافدين عن طريق البحر (٦٠١٥١) زاد بنسبة ٨٧٪، ومع ذلك فإن الرقم الإجمالي لعام ٢٠١٩ للهجرة غير النظامية على طريق شرق البحر الأبيض المتوسط لا يزال أقل بكثير من عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين عبروا هذا الطريق في عام ٢٠١٥. (Turkish Statistical Institute [TÜİK], 2023).

خريطة (٣) خريطة تيارات الهجرة غير الشرعية في اوربا



وعلى هذه الخلفية، فمن المنطقي تحليل البعد الأوروبي في فترتين: من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١١ ومن عام ٢٠١١ إلى الوقت الحاضر.

١- **الفترة الأولى (١٩٩٩-٢٠١١)** افتقرت تركيا في هذه الفترة الى الإطار القانوني والمؤسسي الموحد للهجرة والحماية الدولية. وبعد منح تركيا صفة المرشح الرسمي في قمة هلسنكي للمجلس الأوروبي في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩، تعززت مكانة تركيا باعتبارها دولة عبور رائدة، وأصبحت الحاجة إلى الإصلاحات ملحة للغاية، و تبنت تركيا مجموعة من إصلاحات الهجرة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بناءً على طلب بروكسل بشكل أساسي وكانت هذه بشكل أساسي جزءاً من سياسة الأخيرة طويلة المدى المتمثلة في نقل سياسة الهجرة واللجوء الخاصة بالاتحاد الأوروبي إلى دول ثالثة وفي أعقاب قمة هلسنكي، تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية شراكة الانضمام لتركيا في عام ٢٠٠٠، وتلاه البرنامج الوطني لاعتماد المكتسبات (NPAA) الذي قبلته الحكومة التركية، والذي تم تحديثه عدة مرات في حين أن التغييرات في سياسات اللجوء في منتصف التسعينيات كان لها بعض الدوافع المحلية، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي كان العامل الأكثر أهمية في إصلاح سياسة الهجرة واللجوء التركية بعد نهاية الحرب الباردة (Aksel,2019) وكانت المطالب الرئيسية للاتحاد الأوروبي من تركيا هي كما يلي:-

- دعم مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي،
- واعتماد سياسة التأشيرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي،
- والتوقيع على اتفاقية إعادة القبول بين الاتحاد الأوروبي وتركيا،
- وإلغاء القيود الجغرافية لاتفاقية جنيف (١٩٥١).

وفي مقابل الامتثال لهذه المطالب، وعد الاتحاد الأوروبي تركيا ببناء القدرات والدعم المالي (الذي كان كبيراً في مجال إدارة الهجرة)، والإعفاء من التأشيرة، وفي النهاية - إذا تم استيفاء جميع شروط العضوية الأخرى - العضوية الكاملة. بدأت المفاوضات للحصول على العضوية الكاملة في ٣ أكتوبر ٢٠٠٥، مما فتح مرحلة جديدة للعلاقات، وأجرت تركيا إصلاحات كبيرة (Gökalp Aras & Şahin-Mencütek, 2015) وقد برزت إلى الواجهة عقبات محلية كبيرة تحول دون تعديل سياسة اللجوء، حيث ظلت عضوية الاتحاد الأوروبي الموعودة حديثاً تتمتع بالمصادقية، وكانت حسابات تركيا للتكاليف والفوائد مبنية على المنفعة الواضحة المترتبة على العضوية المرتقبة في الاتحاد الأوروبي وبعد بدء المفاوضات بشأن العضوية الكاملة في عام ٢٠٠٥، أصبحت الجهات الفاعلة التركية تنتقد بشكل متزايد نهج الاتحاد الأوروبي، حتى مع استمرارها في تنفيذ العديد من مبادرات إصلاح الاتحاد الأوروبي وتركزت الانتقادات على المنظور الأمني الضيق الأفق الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي، وتأثير تركيا كمنطقة عازلة أو "منطقة إغراق" في مكافحة الهجرة غير الشرعية؛ وجهل الاتحاد الأوروبي بالديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تركيا؛ وعدم تقاسم الأعباء من جانب الاتحاد الأوروبي، (Arkılıç,2020) وفي هذا الصدد، لم يكن مسار أوروبا في تركيا خطياً، بل كان ينطوي على مقاومة وكانت السياسة التي انتهجتها تركيا تتلخص في مقاومة بعض مطالب الاتحاد الأوروبي، مثل الإبقاء على الحدود الجغرافية ومواصلة نظام التأشيرات الليبرالي لبعض البلدان المدرجة على القائمة السلبية للاتحاد الأوروبي وهكذا، فيما يتعلق بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، كانت المشروطية هي التي ميزت النهج الذي اتبعه الجانبان، على الرغم من أن هذا كان لصالح الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر وبالنسبة لتركيا، فإن العروض السياسية (مثل احتمال رفع التحفظ الجغرافي أو التوقيع على اتفاقيات إعادة القبول) كانت مبنية على حسابات عقلانية، ولم تستخدم مجرد أوراق مساومة. (Aydemir,2022)

٢- **الفترة الثانية (٢٠١١ إلى الوقت الحاضر)** تزامنت هذه الفترة مع نشوء الازمة السورية و بداية الهجرة الجماعية السورية في عام ٢٠١١، والتي أثارت تحولات كبيرة في سياسة الهجرة واللجوء لتركيا والاتحاد الأوروبي، وبالتالي أثرت على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا على نطاق أوسع. وكانت تركيا لا تزال تنفذ مطالب الاتحاد الأوروبي السابقة عندما بدأت موجة الهجرة، ونشأت ضغوط متزايدة لاستكمالها. وقد تم تحقيق ذلك جزئياً من خلال سن قانون LFIP في عام ٢٠١٣، ويعد القانون الجديد عملياً المثال الأكثر وضوحاً للسياسة الأوروبية في تركيا. تم إنشاؤه من خلال عملية قام من خلالها الاتحاد الأوروبي بدعم المؤسسات التركية بشكل فعال من خلال بناء القدرات والبنية التحتية التقنية في صياغة تشريعات اللجوء (Dimitriadi & Kaya, 2021) وخلال هذه الفترة، تسبب الدافع الأكثر أهمية، وهو الهجرة الجماعية السورية، في حدوث تحول في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا فيما يتعلق بالميزة النسبية للأطراف من حيث التعاون في مجال الهجرة. وكان أحد التطورات المهمة هو توقيع اتفاقية إعادة القبول بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ بالتوازي مع بدء حوار تحرير التأشيرات، والتزم الجانبان بتقاسم الأعباء الدولية والتضامن والمسؤولية المشتركة والتفاهم المشترك. كما اتفق الجانبان على إزالة الاستثناء الجغرافي لتركيا في اتفاقية عام ١٩٥١؛ إلا أن تركيا وافقت على إزالة هذا القيد عند الانتهاء من مفاوضات الانضمام لتصبح عضواً كامل العضوية. كان تصميم كلا الجانبين

هو التأكد من تنفيذ اتفاقية إعادة القبول بنجاح وأن المواطنين الأتراك يمكن أن يكون لهم الحق في السفر بدون تأشيرة ومع ذلك، في ٢٢ يوليو ٢٠١٩، أعلنت الحكومة التركية رسميًا تعليق وكالة تنظيم الاتصالات الأوروبية ردًا على العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على عمليات التفتيش عن الغاز التركية في المياه القبرصية أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن الحكومة علقت اتفاق إعادة القبول ليس فقط بسبب العقوبات الأخيرة التي فرضها الاتحاد الأوروبي تم اتخاذ القرار أيضًا لأن الاتحاد الأوروبي لم يقدم بعد نظام الإعفاء من التأشيرة المتفق عليه للمواطنين الأتراك (Nurtsch. 2019) وقال تشاووش أوغلو أيضًا: "لن ننتظر على باب الاتحاد الأوروبي سيتم وضع اتفاقية إعادة القبول واتفاق الإعفاء من التأشيرة حيز التنفيذ في نفس الوقت" (جبر ، ٢٠٢٢) ، تم الوصول إلى نقطة تحول أخرى خلال هذه الفترة في عام ٢٠١٥ ، عندما حدثت زيادة كبيرة في التدفقات غير النظامية والمختلطة ووفيات المهاجرين على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهو التطور الذي أصبح يعرف عالميًا باسم أزمة اللاجئين الأوروبية وعلى الرغم من صورة الاتحاد الأوروبي الطويلة الأمد كقوة معيارية، فإن الافتقار إلى التضامن في الاتحاد الأوروبي أدى إلى تقويض تشكيل استجابة جماعية للأزمة، مما أدى إلى تسليط الضوء بشكل حاد على القيود المفروضة على الحدود المشتركة والسيطرة على الهجرة وأنظمة تقاسم أعباء اللاجئين داخل الاتحاد الأوروبي ومع صعود أزمة اللاجئين إلى قمة الأجندة السياسية الأوروبية، وجدت تركيا فرصة لاستخدام الهجرة كأداة للسياسة الخارجية وهكذا، بدأت أزمة اللاجئين بمثابة رصيد لتركيا لاستخدام الهجرة الجماعية كورقة مساومة في علاقاتها مع بروكسل. وتم دمج الهجرة الجماعية من سوريا في مجال التفاوض الأوسع بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، حيث اكتسبت تركيا نفوذًا قيمًا في مواجهة بروكسل (سياسة الاتحاد الأوروبي، ٢٠٢٢)، ونظرًا للزيادة الحادة في المعابر من تركيا إلى اليونان، تم تقديم أداة سياسية جديدة، وهي خطة العمل المشتركة (JAP) وبين الاتحاد الأوروبي وتركيا (بيان، ٢٠١٦) وبهذا البيان، اتفق المجلس الأوروبي وتركيا على ثلاثة أهداف رئيسية: (France 24, 2017)

١. منع الخسائر في الأرواح في بحر إيجه،

٢. وكسر شبكات تهريب المهاجرين،

٣. واستبدال الهجرة غير الشرعية بالهجرة القانونية. وفقًا للمادة ١ من البيان، وافقت تركيا على قبول عودة جميع المهاجرين غير المحتاجين إلى الحماية الدولية الذين عبروا إلى اليونان بعد ٢٠ مارس ٢٠١٦ واستعادة جميع المهاجرين غير الشرعيين الذين تم اعتراضهم في المياه التركية وتقوم بصياغة لائحة تعرف باسم صيغة "واحد لواحد"، والتي تنص على أنه مقابل كل سوري يعود إلى تركيا من الجزر اليونانية، سيتم إعادة توطين سوري آخر في الاتحاد الأوروبي، بحد أقصى ٧٢٠٠٠ شخص (المادة ٢)، ويذكر البيان أيضًا ترقية الاتحاد الجمركي و"إعادة تنشيط عملية الانضمام" حتى تحصل تركيا على العضوية الكاملة. كما تم تضمين الحوافز الحالية ضمن إطار النقل الخارجي، مثل دعم بناء القدرات والمساعدات المالية، ولكن بشروط أكثر سخاء. ومنذ عام ٢٠١٦ فصاعدًا، بدأت تركيا تلمح إلى أنها قد تفتح حدودها إذا فشل الاتحاد الأوروبي في تلبية مطالبها، بعد أن صوت البرلمان الأوروبي في ٢٤ / تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٦ على تعليق محادثات الانضمام مع تركيا. واصلت الحكومة التركية هذا الخطاب التهديدي الذي يستهدف الاتحاد الأوروبي حتى ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، ثم تحركت بناءً عليه بفتح الحدود التركية اليونانية. توقيت العمل ليس من قبيل الصدفة، بل هو استراتيجي. جاء ذلك ردًا على الهجمات التي استهدفت الجيش التركي في إدلب بسوريا ومع ذلك، لم ينكر الاتحاد الأوروبي ولا تركيا بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا مع ظهور هذه الأزمة الجديدة وتم الانتهاء من عملية إعادة القبول الأخيرة في آذار/ مارس ٢٠٢٠ مع ٢٣ عملية إعادة قبول، وهو الرقم الذي أكدته المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والاتحاد الأوروبي كجزء من الشريحة الثانية من العمل الميداني. (الدغاري، ٢٠١٦) إن تعامل تركيا مع الهجرة نحو الغرب يظهر أن حزب العدالة والتنمية ينفذ أجندته باستمرار وتسعى تركيا إلى استغلال الاتحاد الأوروبي لتحقيق جملة من المكاسب ومنذ أزمة اللاجئين والهجرة الأوروبية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، أصبح دور تركيا كحاجز مركزي لجهود إدارة الهجرة في الاتحاد الأوروبي وقد تم توضيح هذا الموقف من خلال اتفاق عام ٢٠١٦ بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، والذي التزمت فيه تركيا بمساعدة جهود الاتحاد الأوروبي لمنع الهجرة غير الشرعية إلى الكتلة. وفي السنوات التي تلت ذلك، اتهمت حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان باستخدام ضوابط الهجرة كوسيلة لانتزاع تنازلات من الاتحاد الأوروبي، الذي كانت مرشحة للانضمام إليه منذ أواخر التسعينيات طورت تركيا استراتيجية ابتزاز في عملية صنع القرار في سياستها الخارجية فيما يتعلق بإدارتها الدولية لأزمة اللاجئين السوريين. ويتجلى ذلك في خطاب التهديد الذي انخرطت فيه النخبة في أنقرة، واستهدفت بروكسل والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومحضر الاجتماع الذي عُقد في فبراير ٢٠١٦ بين أردوغان وتاسك ويونكر (والذي أكد أردوغان لاحقًا) يهدد رئيس الوزراء التركي علنًا بإغراق أوروبا بالنازحين السوريين (أزمة المهاجرين، ٢٠١٧)، وتضمنت المناقشة حجم رأس المال الذي أنفقته تركيا على استضافة

اللاجئين السوريين النازحين: في أكتوبر ٢٠١٥، على سبيل المثال، أعلنت وزارة الداخلية التركية أن تركيا أنفقت أكثر من ٨ مليارات دولار لدعم السوريين، "وهو ما يتجاوز ميزانية وزارة الداخلية التركية" (Oltermann, 2017) لكن منطق تركيا كان يخدم بشكل أفضل من خلال استراتيجية الابتزاز: "نريد أن تنتهي هذه المأساة الإنسانية"، كما أعلن رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو في عام ٢٠١٦، موضحاً بالتفصيل كيف تريد تركيا "أن يسافر مواطنونا بدون تأشيرة، وتحديث الاتحاد الجمركي. ومن المثير للاهتمام أن تدفق اللاجئين عبر بحر إيجه إلى اليونان، وبالتالي إلى بقية أوروبا، توقف فعلياً في أعقاب التوقيع على الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. حتى أوائل عام ٢٠١٦، سمحت التدفقات الكبيرة للمهاجرين غير الشرعيين من سوريا إلى أوروبا عبر تركيا بإثراء عدد كبير من المواطنين الأتراك المرتبطين بالتهريب عبر بحر إيجه، والذي توقف على الفور في مارس/آذار ٢٠١٦؛ وفي اسطنبول، تفاخر أحد هؤلاء المهربين، الذي أجرت صحيفة نيويورك تايمز مقابلة معه، بأرباح تزيد عن ٨٠٠ ألف دولار، ولديه "أكثر من [ثمانين ألفاً] من المكالمات الفائتة من العملاء المحتملين في إزمير، تحدد الجزيرة كيف أن مبلغ ١٠٠٠ دولار سيسمح للمهرب "بإطلاق قوارب دون مضايقة من قبل الشرطة أو الدرك لمدة يوم وبعد الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، توقفت جميع أعمال التهريب؛ ويفكر المهرب الذي حددته صحيفة نيويورك تايمز الآن في فتح مقهى على شاطئ البحر بدلاً من ذلك (Özden, Şenay. 2023) استمرت استراتيجية الابتزاز التركية بعد توقيع اتفاق ٢٠١٦، بعد يوم واحد من دعوة البرلمان الأوروبي إلى وقف محادثات انضمام البلاد إلى الاتحاد الأوروبي بسبب الرد القمعي للحكومة التركية على محاولة الانقلاب في يوليو ٢٠١٦، أعلن أردوغان: "نحن الذين نطعم ٣ إلى ٣.٥ مليون لاجئ في هذا البلد لقد خنت وعودك، إذا ذهبت إلى أبعد من ذلك، فسيتم فتح هذه البوابات الحدودية (Ozyürek, Esra. 2014) ويثير هذا نقطة مهمة فيما يتعلق بالتداعيات السياسية الداخلية المترتبة على سعي اللاجئين إلى الربح، وخاصة فيما يتعلق بمحاولات حكومات الدول المضيفة للاجئين ترسيخ الحكم الاستبدادي. إن قرارات البرلمان الأوروبي ليست ملزمة للدول الأعضاء بشكل فردي؛ لكن المراقبين حرصوا على الإشارة إلى أن تحذيرات أردوغان جاءت قبل أيام قليلة من الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية النمساوية ٢٠١٦، وكان رد بروكسل باهتاً إلى حد ما: "فالتهديدات الخطابية غير مفيدة على الإطلاق، ولا ينبغي لها أن تكون لهجة موحدة بين الشركاء"، كما أشار أحد كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي في السجل. وأضاف: "هذا لن يساعد مصداقية تركيا في نظر المواطنين الأوروبيين. لن يتم ابتزاز أوروبا" (سليمان ، ٢٠٢٠) وبعبارة أخرى كان مسؤولو الدولة التركية أكثر من قادرين على تأمين حدودها الأوروبية عندما كان لديهم الحافز للقيام بذلك وقد حصلت تركيا جراء استخدامها ملف الهجرة غير الشرعية كملف تفاوضي بالإضافة إلى مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي على العديد من المكاسب الأخرى منها ١. الحصول على مكاسب مالية مباشرة في إطار الالتزامات الواردة في خطة العمل بين تركيا والاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة، حصلت تركيا على مبالغ مالية ضخمة قدمتها لها دول الاتحاد الأوروبي سواء على شكل هبات قدمت بشكل مباشر للحكومة التركية أو على هيئة مساعدات وخدمات قدمت للمهاجرين داخل تركيا اسهمت في تحريك الاقتصاد التركي خاصة في المدن الحدودية القريبة من سوريا وفي عام ٢٠١٦ قرر الاتحاد الأوروبي تخصيص مبلغ ٣ مليارات يورو لتركيا كدعم للاجئين الخاضعين للحماية المؤقتة وفي هذا الصدد، أنشأت المفوضية الأوروبية آلية لمساعدة اللاجئين في تركيا حيث يتم تحويل الأموال المذكورة إلى المشاريع ذات الصلة المصممة لتلبية احتياجات السوريين وفي عام ٢٠١٦ تم تنفيذ عمل مشترك "لتقييم الاحتياجات" في تركيا واصبحت عملية تحويل الاموال بعد تنفيذ هذا المشروع إلى تركيا تتم على أساس تقرير تقييم الاحتياجات من أجل تلبية احتياجات المنطقة. السوريون في تركيا في مجالات التعليم والصحة والمساعدات الإنسانية وغيرها ومنذ عام ٢٠١١، وجهت ما يقرب من ١٠ مليارات يورو لتركيا لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة في تركيا ويقوم المرفق الاتحادي الأوروبي للاجئين في تركيا، وهو أحد الآليات الرئيسية لإدارة هذا التمويل، بتنسيق ما مجموعه ٦ مليار يورو لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في البلاد، وهو مصمم لضمان تلبية احتياجاتهم بطريقة شاملة (رومي، ٢٠١٩) وقد تم تخصيص الميزانية التشغيلية الكاملة للمرفق والتعاقد عليها بمبلغ ٦ مليار يورو، وتم صرف أكثر من ٥.٣ مليار يورو ويتركز الدعم في إطار هذا المرفق على المساعدة الإنسانية والتعليم وإدارة الهجرة والصحة والبنية التحتية البلدية والدعم الاجتماعي والاقتصادي ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم اللاجئين في تركيا خارج نطاق المرفق أيضاً. (لاكزكو، ٢٠١٣) وقام بحشد الدعم الإنساني التكميلي في عام ٢٠٢٠ ويضمن استمرار التدخلات الرئيسية للمرفق بموجب مخصص إضافي قدره ٣ مليارات يورو للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، وتم تحديد أربعة مجالات ذات أولوية: تحسين أداء الاتحاد الجمركي وإعادة إطلاق المناقشات حول تحديثه؛ الهجرة ودعم اللاجئين؛ حوارات رفيعة المستوى؛ الاتصالات بين الناس والتنقل. أكد المجلس الأوروبي في يونيو ٢٠٢١ من جديد على استعداد الاتحاد الأوروبي للتعامل مع تركيا بطريقة تدريجية ومتناسبة وقابلة للعكس لتعزيز التعاون في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع مراعاة الشروط المحددة المنصوص عليها في مارس ٢٠٢١ في استنتاجات المجلس الأوروبي السابقة. وعُقد حوار رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن الهجرة

والأمن في أنقرة في أكتوبر ٢٠٢١ دعا المجلس الأوروبي في يونيو ٢٠٢١ المفوضية إلى تقديم مقترحات رسمية دون تأخير لمواصلة تمويل اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في تركيا والأردن ولبنان وأجزاء أخرى من المنطقة، بما يتماشى مع بيان أعضاء المجلس الأوروبي المجلس الأوروبي في مارس ٢٠٢١ وفي سياق سياسة الهجرة الشاملة للاتحاد الأوروبي. وخصصت المفوضية ٣ مليارات يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي لدعم اللاجئين في تركيا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، وخصصت ٢.٢ مليار يورو حتى الآن في مجالات الاحتياجات الأساسية والدعم الاجتماعي والاقتصادي والتعليم وإدارة الحدود، فضلاً عن المساعدات الإنسانية حماية. كما ان من المكاسب الأخرى قيام الكثير اللاجئين في تركيا بالعمل والمساهمة في تعزيز الاقتصاد التركي (الوحيدي ، ٢٠٢٣) و تشير بيانات مسح قامت به السلطات التركية إلى أن نصف اللاجئين السوريين البالغين في تركيا البالغ عددهم مليوني لاجئ فقط يعملون بالفعل - وجميعهم تقريباً يعملون بشكل غير رسمي (Refugees Association. 2023) رغم أن الحكومة التركية بدأت بإصدار تصاريح عمل للسوريين عام ٢٠١٦، إلا أن حوالي ٣٥ ألف شخص فقط حصلوا على تصاريح بحلول عام ٢٠١٩، بحسب آخر الأرقام الحكومية في عام ٢٠٢٠، قدرت منظمة العمل الدولية أن ٩٧ بالمئة من اللاجئين في تركيا يعملون بشكل غير رسمي(Oezcan, Veysel.2004) هذا الاتجاه - الذي يرجع جزئياً إلى تشييط الاختلافات الثقافية مثل اللغة، وجزئياً إلى حصة الحكومة التركية التي تحدد نسبة اللاجئين العاملين في مكان عمل معين إلى ١٠ بالمائة من إجمالي الموظفين - أدى إلى توسيع الاقتصاد غير الرسمي في تركيا بشكل كبير. والتي تمثل اليوم ثلث الاقتصاد الكلي.

٢. مكاسب مالية غير مباشرة في معظم فترات القرن العشرين، عُرِفَت تركيا بأنها مصدر هجرة العمالة الكبيرة إلى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. بدأت الحركة من خلال معاهدة توظيف العمالة الكبرى الموقعة مع ألمانيا الغربية في عام ١٩٦١، بالإضافة إلى صفقة أصغر مع المملكة المتحدة في نفس العام. أعقبت هذه الترتيبات اتفاقيات مماثلة طوال الستينيات والسبعينيات مع النمسا وهولندا وبلجيكا وفرنسا والسويد وأستراليا وسويسرا والدنمارك، وانتهت في عام ١٩٨١ مع النرويج. كان لهذه الهجرة تأثير عميق على خلق الشتات التركي. كان هناك أكثر من ٥ ملايين شخص من أصل تركي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اعتباراً من عام ٢٠٢٣، وفقاً لوزارة الخارجية التركية، يعيش أكثر من ٣ ملايين منهم في ألمانيا، وكانت تركيا تنظر إلى المهاجرين على أنهم وكلاء اقتصاديون يزودون تركيا بالتحويلات المالية، وهو مصدر رئيسي للتمويل الخارجي الذي ساعد في تعويض العجز التجاري (Şahin-Mencütek et al., 2023). في عام ١٩٧٤، كانت التحويلات المالية المرسلة عبر القنوات الرسمية تمثل حوالي ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا، وفقاً للبنك الدولي (انظر الشكل ٤). ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، وسط الأزمات الاقتصادية، تقلصت التحويلات المالية المرسلة عبر القنوات الرسمية بشكل عام سواء من حيث القيمة المطلقة أو نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتمثل حوالي ٠.١٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢. وقد تأثرت تدفقات التحويلات المالية الموثقة إلى تركيا سلباً بسبب الظروف الاقتصادية الضعيفة. فعندما تنخفض ثقة الجمهور في الاقتصاد بشكل كبير، قد يفضل المهاجرون إرسال التحويلات المالية عبر قنوات غير رسمية يستحيل تحليلها أو ببساطة عدم إرسال أي تحويلات على الإطلاق، وقد يكون هذا الانخفاض مرتبطاً أيضاً بالعدد المتزايد من أبناء المهاجرين وأحفادهم الذين يشكلون الشتات؛ وقد تكون روابط هؤلاء الأفراد أضعف مع الوطن، وبالتالي نقل احتمالية إرسالهم للتحويلات المالية وما يهمن من هذا الجانب ان تركيا في اتفاق مارس ٢٠١٦، مع الاتحاد الأوروبي لإعادة المهاجرين الذين يعبرون بطريقة غير نظامية إلى الجزر اليونانية من تركيا تنازلات كبيرة فيما يتعلق بنظام منح التأشيرات للمواطنين الأتراك سمح بموجبها لفئات كثيرة من الأتراك بالعمل والإقامة في الدول الأوروبية المنضوية ضمن الاتحاد الأوروبي وهو الأمر الذي سيزيد من مقدار المبالغ المحولة منهم الى تركيا وبالتالي تعزيز الاقتصاد التركي (جوشكون)جدول (٣) إجمالي التحويلات المالية المحولة الى تركيا عبر المنافذ الرسمية للمدة ١٩٧٤-٢٠٢٢

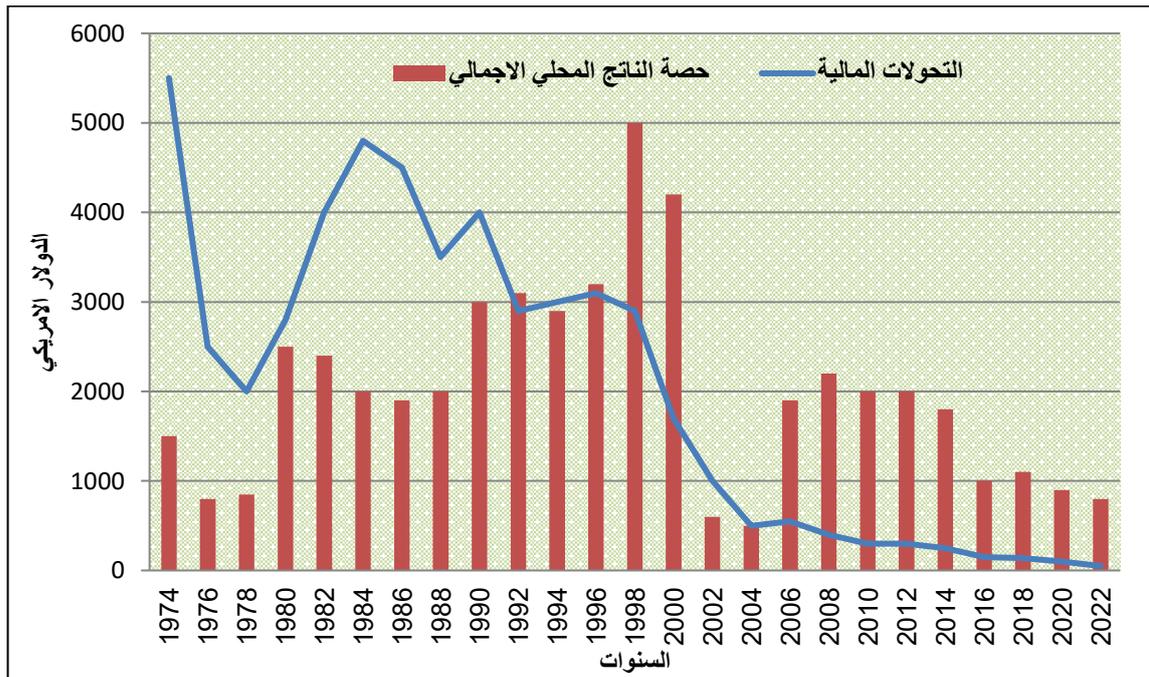
السنوات	التحويلات المالية	حصة الناتج المحلي الاجمالي
1974	5500	1500
1976	2500	800
1978	2000	850
1980	2800	2500
1982	4000	2400
1984	4800	2000
1986	4500	1900

2000	3500	1988
3000	4000	1990
3100	2900	1992
2900	3000	1994
3200	3100	1996
5000	2900	1998
4200	1700	2000
2000	1000	2002
900	500	2004
1900	550	2006
2200	400	2008
2000	300	2010
2000	300	2012
1800	250	2014
1000	150	2016
1100	140	2018
900	100	2020
800	50	2022

Elitok, Seçil Paçac. 20122. Three Years On: An Evaluation of the EU-Turkey Refugee Deal. MiReKoc Working Papers, Istanbul, April 2023. **Available online**

شكل (٤) اجمالي التحويلات المالية المحولة الى تركيا عبر المنافذ الرسمية

للمدة ١٩٧٤ - ٢٠٢٢



اعتمادا على الجدول (٣) جدول (٤) اعداد المهاجرين الاتراك ونسبهم المئوية في الدول الغربية عام ٢٠٢٢

الدول	عدد المهاجرين	% من الدول الغربية
المانيا	1,837.000	54
فرنسا	340,000	10
هولندا	199,000	6
النمسا	160.000	5
الولايات المتحدة	113.000	3
بلجيكا	102.000	3
المملكة المتحدة	97.000	3
سويسرا	81.000	2
السويد	51.000	2
كازاخستان	49.000	1
اخرى	381.000	11
المجموع	3.411.000	100

Elitok, Seçil Paçac. 20122. Three Years On: An Evaluation of the EU-Turkey Refugee Deal. MiReKoc Working Papers, Istanbul, April 2023. Available online

3. مكاسب سياسية وأمنية حصلت تركيا باستخدامها ورقة المهاجرين غير الشرعيين كوسيلة ضغط ضد أوروبا لحشد الدعم لعملياتها العسكرية لمنع قوات الرئيس السوري بشار الأسد - المدعومة من روسيا وإيران - من السيطرة على المزيد من الأراضي داخل إدلب وفي هذا الصدد، فإنها عززت طموحاتها الجيوسياسية، من خلا مواصلتها العمليات العسكرية لمعالجة "المشكلة" في شرق الأناضول وسوريا، وتحديداً الأكراد، في التوغلات التركية في سوريا وشمال العراق واقامة معسكرات لقواتها داخل العراق وسوريا بضوء اخضر من الغرب كما ضمنت ورقة المهاجرين لتركيا ضوءاً اخضر اطلق يدها عسكرياً وسياسياً في ليبيا وهو الامر الذي مكنها من إبرام اتفاقية لتقاسم الحدود البحرية مع حكومة ليبيا الموالية لها لتوجه ضربة كبيرة لجهود اليونان الخاصة باستثمار الغاز المكتشف في اعماق مياه البحر المتوسط كما ان تركيا من خلال الاستقادة من ملف النازحين السوريين استطاعت ان تخلق لنفسها نفوذاً كبيراً في سوريا من خلال الجماعات المعارضة للحكومة السورية والتي تتلقى الدعم السياسي والمالي والعسكري من تركيا واصبح وجودها في سوريا يشكل ضماناً لمصالحها في مواجهة النفوذ الروسي والایراني في سوريا، إن القوة الصاعدة لتركيا سمحت لها بالتنافس مع إيران (وروسيا) على النفوذ الإقليمي، ومن الواضح أن أوروبا والولايات المتحدة تفضلان الهيمنة التركية على الهيمنة الإيرانية لكن الدعم الغربي لا يشكل الهم الأكبر لحزب العدالة والتنمية. إنهم مهتمون أكثر بأن يكونوا قدوة للشرق الأوسط وأن يكونوا صوت العالم الإسلامي وهم يعملون على تطوير مفهومهم الخاص لـ "العمق الاستراتيجي"، وهو مفهوم يتضمن "صفر مشاكل مع الجيران" و"الدبلوماسية الإيقاعية"، في محاولة لإعادة وضع تركيا من محيط الجهات الفاعلة الدولية إلى المركز. (ووكر، ٢٠٢٢) ولذلك فأننا في الوقت نرى تركيا تتولى دوراً أكبر في الوساطة الدولية، لحل الازمة السورية فإن السياسات التي تمارسها من وراء الكواليس مع المعارضة قد تكون مهمة في تحديد من سيصعد إلى قمة سوريا ما بعد الأسد. وعلى الرغم من أن تركيا لم تعد تستضيف المعارضة، إلا أنها لا تزال داعماً رئيسياً. وفي حديثه في الدوحة، قطر، عندما تم تشكيل الائتلاف الوطني، أعلن داود أوغلو: "يجب على جميع أولئك الذين يدعمون النضال المشروع للشعب السوري أن يعلنوا دعماً واضحاً لهذا الاتفاق وأن يكونوا أكثر نشاطاً". ويثير تأييده القوي مرة أخرى مسألة ما إذا كانت قيادة حزب العدالة والتنمية، في ضوء علاقاتها الشخصية والتجارية العديدة مع جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، لديها مصلحة خاصة في رؤية الإسلاميين من بين المعارضة السورية يصلون إلى السلطة: (دومان، ٢٠٢٢)

المبحث الثاني استخدام تركيا لورقة الهجرة غير الشرعية في ازمنتها الزمنية مع اليونان

ترتبط الخلافات التركية اليونانية حول بحر إيجه بالوضع الراهن له الذي أنشأته معاهدة لوزان للسلام عام ١٩٢٣، إذ أنشأت معاهدة لوزان توازناً سياسياً بين اليونان وتركيا من خلال تنسيق المصالح الحيوية لكلا البلدين بما في ذلك تلك الموجودة في بحر إيجه يتمثل التفكير الأساسي لمعاهدة

لوزان في منح الدول الساحلية مناطق محدودة من الولاية البحرية وترك الأجزاء المتبقية من بحر إيجه للمنفعة المشتركة لتركيا واليونان، ومن الواضح أنه إذا قامت إحدى الدول المطلة على البحر بتوسيع ولايتها القضائية من جانب واحد في بحر إيجه وحرمان الدولة الساحلية الأخرى من ممارسة حقوقها القائمة، فلن يعد من الممكن الحديث عن توازن لوزان في بحر إيجه. المصدر الأساسي للتوتر بين تركيا واليونان هو التصور اليوناني الذي يعتبر بحر إيجه بأكمله بحرًا يونانيًا في تجاهل تام لحقوق ومصالح تركيا باعتبارها إحدى الدول الساحلية، التهديد بتوسيع المياه الإقليمية اليونانية إلى ما هو أبعد من عرضها الحالي البالغ ٦ أميال (قامت اليونان بتوسيع مياهها الإقليمية من ٣ أميال إلى ٦ أميال في عام ١٩٣٦، Dimitriadi et al., 2023) وحذت تركيا حذوها في عام ١٩٦٤)، ووضعت إعادة تسليح جزر بحر إيجه الشرقية تحت الوضع منزوعة السلاح بحكم الاتفاقيات نفسها التي تم التنازل عنها لليونان، "المجال الجوي الوطني" الذي يبلغ طوله ١٠ أميال فوق المياه الإقليمية لـ ٦ أميال، وإساءة استخدام مسؤولية منطقة معلومات الطيران الخاصة بأثينا كما لو كانت تمنح السيادة (طلب خطط طيران من طائرات الدولة وادعاءات "انتهاكات" منطقة معلومات الطيران الخاصة بأثينا) ويمكن اعتبارها من بين هذه الجهود التي هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الصراع التركي اليوناني وأدت قضية الجرف القاري في الماضي إلى توترات بين تركيا واليونان. لجأت اليونان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وتوصلت إلى النتائج التالية:

● دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره رقم ٣٩٥، المعتمد في ٢٥ أغسطس ١٩٧٦، تركيا واليونان إلى بذل كل ما في وسعهما للحد من التوترات في بحر إيجه وطلب منهما استئناف المفاوضات المباشرة حول خلافاتهما وناشدهما ضمان عدم تفاقم هذه التوترات، وتؤدي المفاوضات إلى حلول مقبولة للطرفين.

● حددت محكمة العدل الدولية، في حكمها الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧٦، الجرف القاري لبحر إيجه خارج المياه الإقليمية للدولتين الساحليتين باعتباره "مناطق متنازع عليها" تطالب كل من تركيا واليونان بحقوق الاستكشاف والاستغلال فيها.

● ذكرت محكمة العدل الدولية، في قرار اتخذته في عام ١٩٨٢، أن "ترسيم الحدود يجب أن يتم بالاتفاق وفقاً لمبادئ منصفة ومع مراعاة جميع الظروف ذات الصلة". وبعد حكم محكمة العدل الدولية وقرار مجلس الأمن، وقعت تركيا واليونان اتفاقية برن لعام ١٩٧٦، (آبيارس، ٢٠٢٢) وبموجب شروط هذه الاتفاقية، تعهدت الحكومتان من بين أمور أخرى، بالالتزام بالامتناع عن أي مبادرة أو عمل يتعلق بالجرف القاري لبحر إيجه. وقد احترم كلا البلدين هذا الالتزام المحدد على مدى عدة سنوات، وبالتالي كان من الممكن تجنب تصعيد النزاع بشأن الجرف القاري لبحر إيجه إلى توترات ومواجهات. ومع ذلك، بدأت اليونان، التي أنهت عملية التفاوض مع تركيا في عام ١٩٨١، الأنشطة الزلزالية والأنشطة ذات الصلة وعمليات الحفر المخطط لها في المناطق المتنازع عليها في الجرف القاري لبحر إيجه في عام ١٩٨١. وقد شكلت هذه الأنشطة التي كانت بمثابة انتهاكات صريحة لاتفاقية برن السبب الرئيسي لـ ((أزمة مارس ١٩٨٧ بين تركيا واليونان)). وكانت هذه الأزمة المتعلقة بالتنقيب خارج المياه الإقليمية، في الواقع، تتويجا للإجراءات الأحادية التي ارتكبتها اليونان فيما يتعلق ببحر إيجه. تم تجنب الأزمة وبدأت "عملية دافوس" التي أدت إلى اجتماعات بين وزراء الخارجية ورؤساء الوزراء ومع ذلك، لم تسفر العملية عن نتائج ملموسة بشأن القضايا الرئيسية، ويرجع ذلك أساساً إلى إصرار اليونان على عدم احتواء جدول أعمال المفاوضات على أي إشارة إلى قضايا بحر إيجه وعلى هذا الأساس كثيراً ما كانت تركيا تستخدم ورقة الهجرة غير الشرعية للضغط على اليونان مع اشتداد أي أزمة سواء فيما يتعلق بقضية قبرص أو قضية الجرف القاري في بحر إيجه وأصبحت مشكلة تدفق المهاجرين من تركيا إلى اليونان، ثاني أكثر القضايا إلحاحاً التي اشتبكت فيها أنقرة وأثينا خلال العقدين الماضيين، إلى جانب النزاع على الجزر في بحر إيجه ففي ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن تركيا لن تمنع بعد الآن اللاجئين والمهاجرين من العبور إلى اليونان وأن حدود البلاد مع اليونان مفتوحة الآن للمرور الحر، وصدرت أوامر للشرطة التركية والدرك وخفر السواحل وحرس الحدود بالالتحيز وعدم ممارسة عمليات الاعتراض. مباشرة بعد الإعلان، انتشر الخبر في وسائل الإعلام الرئيسية باستخدام لغة شجعت المهاجرين واللاجئين المقيمين في البلاد في ذلك الوقت على التوجه إلى مقاطعة أدرنة الحدودية، والتي تشكل الحدود البرية لتركيا مع الاتحاد الأوروبي (نجم، ٢٠٢٣) دفع العديد منهم رسوماً إضافية للحصول على مقعد في الحافلات بين المدن وقاموا بالرحلة بمفردهم. وتم وضع آخرين في حافلات تديرها رئاسة إدارة الهجرة التركية (PMM) ونقلهم مباشرة إلى الحدود ووفقاً لتقارير نقابات المحامين، تم نقل مئات الأشخاص في مراكز الترحيل في مدن تركية مختلفة قسراً إلى الحدود وانظروا هناك قبل محاولتهم تدريجياً العبور إلى اليونان (Clarke, 2023) ردت اليونان بإنفاق استثمارات ضخمة في البنية التحتية لتعزيز جوانب المراقبة والسيطرة والردع في هذه الجغرافيا الحدودية المحددة، مثل سياج إيفروس الحدودي الذي تم بناؤه في عام ٢٠١٢. وردت الحكومة على محاولات الآلاف عبور الحدود بالعنف، بما في ذلك استخدام المواد الكيميائية والرصاص البلاستيكي والغاز

المسيل للدموع وحتى الرصاص الحقيقي، مما أدى إلى مقتل شخصين على الأقل بالإضافة إلى العديد من الإصابات انتشرت صور العنف والجثث المصابة على نطاق واسع وتم بثها يوميًا في تركيا وفي وسائل الإعلام الدولية كان هدف تركيا من هذه السياسة ابراز نفسها كمدافع عن حقوق الانسان وتأليب الراي العام العالمي ضد اليونان ولم يكن الأمر يتعلق فقط بفضح وحشية "الأخر"، بل مهد هذا الطريق للدولة التركية لتقديم نفسها على أنها الفاعل "الخير" في المقابل. قدمت الهجرة المهندسة لعام ٢٠٢٠ ظروفًا فريدة للحكومة التركية لخلق بيئة إنسانية من الصفر ولعرض مشاهد الإنسانية من خلال إنتاج صور متعارضة لـ "الذات" و"الأخر" للاتحاد الأوروبي (أوغلو ، ٢٠٢٢)، تم استخدام البنية التحتية للتألق باعتبارها "الجهة الفاعلة الإنسانية" خلال هذه "الأزمة" ولتسويق العمل الإنساني الذي تقوده الدولة هذا الأمر دفع في أوائل يناير من عام ٢٠٢١، رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس الى التهديد بفرض عقوبات على تركيا في حال أصبحت أنقرة "أكثر عدوانية" في انتقاداتها للمعاملة العنيفة، واللإنسانية في أغلب الأحيان، التي يمارسها خفر السواحل اليوناني للمهاجرين الذين يحاولون العبور إلى الأراضي الأوروبية الرسمية ومع كل هذه المشاكل الا إن الصراع اليوناني التركي في شرق البحر الأبيض المتوسط بسبب ملف الهجرة غير الشرعية أمر غير مرجح حاليا ولكنه ليس مستبعدا تماما إن الخوف من مثل هذا التصعيد والمشاكل الاقتصادية والمخاوف بشأن الأضرار التي قد تلحق بعلاقاتها مع القوى الإقليمية الأخرى، دفعت أتيئا وأنقرة إلى العودة إلى المحادثات الاستكشافية في الوقت الحالي ومن الممكن أن تساعد الجبهة الموحدة عبر الأطلسي في شرق البحر الأبيض المتوسط في تحفيز كل من اليونان وتركيا على البقاء على الطاولة. توفر المحادثات فرصة صغيرة للخروج من دائرة الدبلوماسية القسرية وسياسة حافة الهاوية العسكرية ومع ذلك، فإن الفشل في استمرار هذه المحادثات من المرجح أن يؤدي إلى مواجهة أسوأ من تلك التي حدثت في منتصف عام ٢٠٢٠، مما يؤدي إلى تآكل الثقة الضئيلة الموجودة بين البلدين وتعزيز موقف أولئك الذين يتجنبون الدبلوماسية تمامًا في كليهما. (Clarke,2023) استخدام ملف الهجرة في العلاقات مع بلغاريا شهد عدد المهاجرين والللاجئين الذين يعبرون من تركيا إلى بلغاريا ارتفاعا كبيرا في اعقاب الازمة السورية ففي عام ٢٠١٣ سجلت سلطات الحدود قديم نحو ٨٥ ألف مهاجر غير شرعي دخلوا البلاد عن طريق الحدود التركية، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل في عام ٢٠٢٢، بأكمله والذي بلغ نحو ٤١ ألف مهاجر معظمهم ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٥ عاما ويعتبر العديد من الللاجئين والمهاجرين بلغاريا بمثابة دولة عبور ومع ذلك، قد يكون العبور غربًا إلى بلدان أخرى أمرًا صعبًا، حيث أقامت العديد من دول البلقان سياجًا حدوديًا وأقامت دوريات حدودية - وقد أتهم بعضها بتنفيذ عمليات صد غير قانونية. وقد أقامت بلغاريا سياجًا طويلًا على طول حدودها مع تركيا، ولكن كانت هناك تقارير متكررة عن وجود ثغرات وتقوب في السياج بسبب نقص الصيانة، مما دفع بلغاريا إلى زيادة وجود قواتها على طول الحدود، وفي وقت سابق من هذا العام، اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش السلطات البلغارية باستخدام العنف ضد طالبي اللجوء وإعادتهم بشكل غير قانوني إلى تركيا.⁽¹⁾ واستخدمت تركيا ورقة المهاجرين غير الشرعيين في علاقتها مع بلغاريا من خلال الضغط للحصول على معاملة مميزة للبلغار من اصل تركي ودفع السلطات البلغارية لمنح المزيد من الحريات للأتراك البلغار في ممارسة طقوسهم العبادية واستخدام اللغة التركية ويعتبر المواطنون البلغار من أصل تركي الذين يعيشون في بلغاريا. اساس العلاقات بين بلغاريا وتركيا ويبلغ عدد الأتراك البلغار، وفقًا للأرقام الرسمية (تعداد ٢٠١١) نحو ٥٨٨,٣١٨ نسمة، أي ما يعادل ٨.٨٪ من إجمالي سكان بلغاريا واستطاعت الحكومة التركية من خلال سياستها الخارجية الحازمة من تقليل الاعتداءات اللفظية وأعمال التخريب من قبل الدوائر القومية المتطرفة الموجهة ضد المواطنين البلغار من أصل تركي والأماكن المقدسة؛ واعادت حقوق الضمان الاجتماعي للمواطنين البلغار من أصل تركي الذين اضطروا للهجرة إلى تركيا بسبب حملة الاستيعاب القسري في ذلك الوقت؛ مع وعد بلغاري بتقديم مرتكبي حملة الاستيعاب إلى العدالة، كما حصلت تركيا على وعود حكومية بلغارية بمعالجة المشاكل المتعلقة بحرية التعبير والإعلام والغاء الغرامات الباهظة المفروضة على صحافة الأقلية ومحطات الراديو كما حصلت تركيا من خلال المناورة بملف الهجرة غير الشرعية على معاملة مفضلة في التجارة الخارجية لبلغاريا .اذ بلغ حجم التجارة الثنائية بين تركيا وبلغاريا ٤ مليارات دولار في عام ٢٠١٥ (الصادرات: ١.٧ مليار دولار / الواردات: ٢.٣ مليار دولار). تعتبر تركيا من بين أكبر خمسة شركاء تجاريين لبلغاريا. وتبلغ حصة تركيا في التجارة الخارجية البلغارية حوالي ٨٪. وتبلغ القيمة الإجمالية للاستثمارات التركية في بلغاريا ٢ مليار دولار. وبالإضافة إلى بنكين برأس مال تركي، تنشط حوالي ١٥٠٠ شركة تركية في بلغاريا، وتوظف أكثر من ١٠٠٠٠ شخص. علاوة على ذلك، بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع الجارية والمكتملة التي ينفذها قطاع المقاولات التركي في بلغاريا ١.٢ مليار دولار.⁽²⁾

الاستنتاجات

١. تطور تعامل السلطات التركية مع ملف الهجرة غير الشرعية خلال مدة البحث من الالهال الى التوظيف المخطط له من قبل راسم السياسة الخارجية التركي حتى اصبح الملف من اهم الاسلحة التي يتسلح بها المفاوض التركي في مختلف مجالات التفاوض مع الاتحاد الاوربي ودول الجوار الجغرافي
٢. هناك تعمد تركي بعدم توفير وضع اللاجئين الكامل لطالبي اللجوء غير الأوروبيين، الذين يشكلون غالبية النازحين دوليا الذين شقوا طريقهم إلى تركيا. وهذا ليس من قبيل الصدفة أو نتيجة لنقص الخبرة في صنع القوانين؛ بل هو خيار استراتيجي. الدافع هو جزئياً منع وضع دولة اللجوء الدائمة التي يجب أن تلتزم بإعطاء جميع الحقوق، بما في ذلك خيارات الاندماج وبالتالي تسعى الدولة التركية إلى الاحتفاظ بمساحة للمناورة حول حقوق اللاجئين والاحتفاظ بهذه الورقة للضغط الدبلوماسي إذا أدركت وجود حاجة سياسية، لا سيما في حالة المواقف "الشبيهة بالأزمات" التي تمس قضايا الأمن الداخلي والجغرافيا السياسية، كما حدث مع التدفقات السورية عام ٢٠١١.
٣. يتباين تعامل السلطات التركية مع ملف الهجرة غير الشرعية فبينما تشدد الرقابة على حدودها الشرقية وتمنع المهاجرين من الدخول باستخدام تكنولوجيا متطورة مثل الطائرات بدون طيار والرادارات والمراقبة والاستطلاع لمعالجة الهجرة تمتنع عن استخدام منفس الاساليب لمعالجة تدفق البشر من حدودها الغربية. كما أن تركيا لا تتعامل بهذه الطريقة مع المهاجرين من سوريا، الذين يشرعون في رحلة مخوفة بالمخاطر نحو ملاذ أوروبا. خاصة في الاوقات التي تشهد فيها العلاقات التركية توترات مع الاتحاد الاوربي او دول الجوار الغربي لتركيا.

References

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. أوغلو، احمد داود (٢٠١١)، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
٢. أوغلو، أحمد داوود (٢٠٢٢) العمق الاستراتيجي: توقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد صابر ثلجي، د. طارق عبد الجليل، ط ٢ (الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، بيروت : الدار العربية للعلوم - ناشرون.
٣. ووكر، جوشوا(٢٠٢٢)، "الوقت التركي في سوريا: سيناريوهات المستقبل"، مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط (جامعة برانديز) موجز الشرق الأوسط ٦٣.
٤. النايف، حسام(٢٠٢٣)، لواء إسكندرونه حكاية وطن سلب عنوة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، الطبعة الثالثة.
٥. أبو طالب، حسن (٢٠١٦)، "الدور الإقليمي التركي والأزمة السورية: الفشل المركب وضياح الهيبة"، في رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، العدد ١٩.
٦. رومي، ديك(٢٠١٩)، أزمة اللاجئين في تركيا: سياسة البقاء، تقرير، سوريا .
٧. الوحيدي، عاد (٢٠٢٣)، الارتداد إلى القومية في زمن العالمية: رياح التطرف العنصري تهب في أوروبا، مجلة النور.
٨. بشاره، عزمي(٢٠١٣)، درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الزاهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة - الطبعة الأولى .
٩. ناصر، علي ناصر(٢٠١٣)، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، ط١، دار الفارابي، بيروت.
١٠. لاکزکو، فرانک وأن سینغلتن، وتارا براين، ومارزيا رانغو (٢٠١٣) ، المهاجرون الواصلون والمتوفون منهم في البحر الأبيض المتوسط: ماذا تخبرنا البيانات؟، في نشرة الهجرة القسرية، العدد ٥١، وجهة الوصول: أوروبا، ٢٠١٣.
١١. روبنس، فيليب(١٩٩٣) تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر، قبرص.
١٢. محمد، محمد عبد القادر (٢٠١٢)، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في: سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا : تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
١٣. نجم، محمد(٢٠٢٣)، مسارات وارتدادات أزمات تركيا الاقتصادية"، مجلة شئون تركية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد العاشر، خريف ٢٠٢٣،

- ١٤ . محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية (أوراق عربية ١٤، شؤون سياسية ٥)، بيروت، ٢٠٢٢، ص ١٧ ١٨.
- ١٥ . أكجون، منصور وآخرون (٢٠١١)، علاقات تركيا مع عالم عربي متغير، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، ٢٠١١.
- ١٦ . جبر، نائلة (٢٠٢٢)، مصر ومكافحة الهجرة غير الشرعية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، العدد ٣٠.
- ١٧ . سليمان، هاني (٢٠٢٠)، السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الانسانية، المركز العربي للبحوث.
- ١٨ . كرامر، هاينتس (٢٠٢٠)، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جنكر، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض.

ثانياً: المصادر غير العربية

1. İçduygu, A. (2015). Syrian refugees in Turkey: The long road ahead. Brussels: Transatlantic Council on Migration.
2. Aksel, Damla. 2019. Home States and Homeland Politics: Interactions between the Turkish State and its Emigrants in France and the United States. London: Routledge.
3. Arkılıç, A. (2020). Empowering a fragmented diaspora: Turkish immigrant organisations' perceptions of and responses to Turkey's diaspora engagement policy. *Mediterranean Politics*, 27(5), 1–26.
4. Aydemir, Nermin. 2022. Framing Syrian Refugees in Turkish Politics: A Qualitative Analysis on Party Group Speeches. *Territory, Politics, Governance* 11 (4): 65876.
5. Clarke, Colin P (2023), Turkey's Double ISIS Standard, Foreign policy. 12 April.
6. Dimitriadi, A., & Kaya, A. (2021). EU–Turkey relations on migration: Transactional partnership. In M. Beken (Ed.), *Turkey and the European Union: Key dynamics and future scenarios*
7. Dimitriadi, A., Kaya, A., Cali, B., & Zurabishvili, T. (2023). EU–Turkey relations and irregular migration: Transactional cooperation in progress (FEUTURE Online Paper No. 16). University of Cologne. https://feuture.uni-koeln.de/sites/feuture/user_upload/FEUTURE_Online_Paper_No_16_D6.3.pdf
8. Gökalp Aras, N. E., & Şahin-Mencütek, Z. (2015). The international migration and foreign policy nexus: The case of Syrian refugee crisis and Turkey. *Migration Letters*, 12(3), 193–208.
9. Kirişçi, K., Tocci, N., & Walker, J. (2010). A neighborhood rediscovered: Turkey's transatlantic value in the Middle East (Paper Series). Washington, DC: The German Marshall Fund.
10. Kirişçi, K., & Karaca, S. (2015). Hoşgörü ve çelişkiler: 1989, 1991 ve 2014'de Türkiye'ye yönelen kitlesel mülteci akınları. In M. Erdoğan & A. Kaya (Eds.), 14. Yüzyıldan 21. Yüzyıla Türkiye'ye Göçler (pp. 295–314). Istanbul Bilgi University Press.
11. Lavenex, S. (2020). EU enlargement and the challenge of policy transfer: The case of refugee policy. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 28(4), .
12. Macreath, H., & Gülfer Sağınç, S. (2017). Türkiye'de Sivil Toplum ve Suriyeli Mülteciler. *Yurtaşlık Derneği*
13. Nurtsch, Ceyda. 2019. 'New Istanbul' in Berlin: Turkish Brain Drainers versus Guest Workers. *Qantara.de*, March 6,
14. Ochsenwald, W., & Fisher, S. N. (2023). *The Middle East: A history* (6th ed.). New York.
15. Oezcan, Veysel. 2004. Germany: Immigration in Transition. *Migration Information Source*, July 1, 2004. Available online
16. Özden, Şenay. 2023. Syrian Refugees in Turkey. Florence: Migration Policy Centre. Available online.
17. Özyürek, Esra. 2014. *Being German, Becoming Muslim: Race, Religion, and Conversion in the New Europe*. Princeton: Princeton University Press.
18. Carley, P. (1995). *Turkey's role in the Middle East*. Washington, DC: United States Institute of Peace.
19. Refugees Association. 2023. Number of Syrians in Turkey July 2023. August 22, 2023. Available online
20. Oltermann, P. (2017, March 15). Erdoğan ratchets up anti-Dutch rhetoric despite German verbal ceasefire plan. *The Guardian*.
21. Şahin Mencütek, Z. (2019). Turkey's approach to encourage returns of Syrians. *Forced Migration Review*, Special Issue on Return, 62..
22. Şahin-Mencütek, Z. N., Gökalp-Aras, N. E., Kaya, A., & Rottmann, S. B. (2023). Syrian refugees in Turkey: Between reception and integration. *IMISCOE/Springer*

23. Ó Tuathail, G., Dalby, S., & Routledge, P. (2023). The geopolitics reader (3rd ed.). Taylor & Francis e-Library.
24. The World Bank & World Food Programme. (2019). Vulnerability and protection of refugees in Turkey .
25. Turkish Statistical Institute (TÜİK). (2023). Türkiye’de ikamet etmeye başladığı yıla, cinsiyete ve vatandaşlık ülkesine göre yabancı uyruklu nüfus, 2022 [Foreign population by year of residence, gender and country of citizenship in Turkey, 2022]. Updated July 24, 2023. Retrieved June 1, 2025, from <https://data.tuik.gov.tr>
26. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division World Population Prospects 2023, Volume II: Demographic Profiles.

ثالثاً: المصادر الإلكترونية

1. Ahmadoun, S. (2014). Turkey’s policy toward Syrian refugees domestic repercussions and the need for international support. SWP Comment 47.
2. Middle East Eye. (٢٠١٧, March ١٥). Jordan's crackdown on Egyptian migrant workers stirs anger and confusion. <https://www.middleeasteye.net/in-depth/features/jordans-crackdown-egyptian-migrant-workers-stirs-anger-confusion-١٢٣٩٥٦٣٦٤٤>
3. LFIP. (2015). The law of foreigners and international protection. <https://en.goc.gov.tr/kurumlar/en.goc/Ingilizcekanun/LawonForeignersandInternationalProtection.pdf>.
4. Erdoğan, M. (2019, September). Syrians and other refugees in Turkey. Konrad Adenauer Stiftung. <https://www.kas.de/documents/283907/7339115/Syrian+Refugees+in+Turkey.pdf/5d3d4091e56d3c422a9c4e7f5d98706f?version=1.0&t=1571303379232>
5. UNHCR & Government of Jordan. (2019). Refugee and resilience plan overview 2019. <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/68221>
6. Commodity.com. (n.d.). Turkey national debt: Could the country go bankrupt? <https://commodity.com/debt-clock/turkey>
٧. سلمى، جلال (٢٠٢٣)، تركيا أين كانت وكيف أصبحت؟، مقالة، موقع ترك برس، موقع: <https://www.turkpress.co/node/١٣٨٦>
٨. سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، أ ٢٤ بريل ٢٠٢٢. <https://www.politicsdz.com>
٩. (France 24, 2017) الخلاف حول توزيع حصص المهاجرين يزداد حدة قبيل قمة الاتحاد الأوروبي، ١٤ ديسمبر ٢٠١٧. <http://www.france24.com/ar/٢٠١٧١٢١٤>
١٠. الدغاري، مبارك إدريس طاهر (٢٠١٦)، مخاطر ال هجرة الغير شرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، بنى غازى، المجلة الليبية العالمية، العدد الثامن .
١١. أزمة المهاجرين: لّ جنة أوروبا تتحو إلى جحيم، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧. <https://meemmagazine.net>
١٢. جوشكون، غامزي "Ortadoğu'da Model Ortaklık: TürkiyeSuriye İlişkileri" [الشراكة النموذجية في الشرق الأوسط: العلاقات بين تركيا وسوريا]، USAK Stratejik Gündem، ١٠.
١٣. دومان وأوزكان وديميتريس تساروهاس. ٢٠٢٢. "التمدين" في اليونان مقابل "التجريد من السلاح" في تركيا: دراسة مقارنة للعلاقات المدنية العسكرية وتأثير الاتحاد الأوروبي. القوات المسلحة والمجتمع ٣٢، رقم. ٣: ٤٠٥٤٢٣. <https://doi.org/10.1177/0095327X٠٥٢٨٢١٢٢>

هوامش البحث

- 1 - المرجع نفسه ص ٥٦
- 2 - محمد نجم، مرجع سابق، ص ٦٩.